التيار الفكري
الداعم لنفي إيمان أبي طالب

محمد رضا الخاقاني*

* باحث في التاريخ الإسلامي / عضو اللجنة العلمية مركز الأبحاث العقائدية، قم المقدسة.

الملخّص

إنّ وفاة أبي طالب عليه السلام مؤمناً من اعتقادات الإمامية، كما بعض أهل السنة بتقديم أدلة روائية وأدبية سعوا إلى اثبات ذلك. مع ذلك وفي المقابل نجد كمّاً معتنى به من الأحاديث في التراث الحديثي العامي يشير مباشرةً أو بالكناية إلى نفي إيمان أبي طالب عليه السلام. هذه الدراسة تسعى إلى كشف التيار الفكري والسياسي وراء ترويج هذا الإعتقاد، حيث تحاول معرفة التيارات السياسية والكلامية المستفيدة من ترسيخ فكرة عدم إيمان أبي طالب عليه السلام.

هذه الدراسة تُعتبر الحلقة الثانية من سلسلة بحوث تعتني بـ «التيار الفكري الداعم لنفي إيمان أبي طالب عليه السلام». إنّ من الأحاديث التي فيها إشارة إلى عدم إيمان أبي طالب عليه السلام أحاديث «منع إرث المسلم من الكافر» التي أصبحت موضوعاً لهذا البحث. إنّنا من خلال تحليل متن الأحاديث، تحليل شخصية الحلقات المشتركة الرواة وتحليل الإسناد نسعى إلى معرفة التيار الفكري خلف نشر هذه الأحاديث.

الكلمات المفتاحية

﴿أبو طالب عليه السلام، إرث المسلم من الكافر، الحلقة المشتركة﴾

The supportive intellectual trend to deny the belief of Abi Taleb
The second section

Mohammadreza Al-Khaghani

Abstract

The death of Abi Taleb(peace be upon him) as a believer is one of the beliefs of Imami Shi'a, as Ahlu Sunna provides literary, and narrative evidence to prove that. With that and on other hand we find many concerns from the sayings of public modern heritage refer directly or indirectly to banning the belief of Abi Taleb(peace be upon him) this study tries to show the political intellectual trend behind the promotion this belief.

Which tries to know the Islamic verbal trend benefit from consolidating the idea of denying the belief of Abi Taleb(peace be upon him).The sayings of "banning the inheritance of Muslims from unbelievers" become the topic of this study. We are here from the analysis of the text of hadith, analyses the common link the personality of the narrators, or the analysis of the support, we try to know the intellectual trend behind spreading these sayings.

Keywords: Abi Taleb, the common link, The inheritance of Muslims from the unbeliever.

القسم الثاني

أحاديث منع إرث المسلم من الكافر في مصادر القرون الثلاثة الأولى أنموذجاً

المقدمة:

إنّ مسألة إيمان أبي طالب عليه السلام طالما كانت موضعاً للإختلاف في التاريخ الإسلامي. فكلّ علماء الشيعة -في عصر الأئمة عليهم السلام وبعدها- وبعض علماء أهل السنة، سعوا إلى اثبات إيمانه عليه السلام. في المقابل هناك كثير من أحاديث والروايات التاريخية تدلّنا -تصريحاً أو إشارة- إلى نفي إيمان أبي طالب عليه السلام. الذي مهم في البين هو أنّه ما التيار الفكري الذي يسعى إلى انتشار هذه الأحاديث وبالتبع هذا الاعتقاد؟ ما الجهة الكلامية أو السياسية التي تنتفع من نشر هذه العقيدة؟

في بحثنا السابق أشرنا إشارة مقتبضة وسريعة إلى النوايا السياسية والكلامية خلف نشر هذه العقيدة[1]. في هذه الدراسة والدراسات الآتية -ان شاء الله-، سنسلط الضوء على الروايات النافية لإيمان أبي طالب عليه السلام في مصادر القرون الثلاثة الأولى. قُسّمت هذه الأحاديث -التي يربوا عددها عن 140 حديثاً- حسب موضوعاتها إلى 7 مواضيع، قد سبقت دراسة أحدها في البحث السابق، ومنها روايات منع إرث المسلم من الكافر التي هي موضوع دراستنا هذه.

من خلال اعادة النظر في الروايات النافية لإيمان أبي طالب عليه السلام،

[1] انظر: محمدرضا الخاقاني، «التيار الفكري الداعم لنفي إيمان أبي طالب؛ طريق ناجية بن كعب عن علي بن أبي طالب في المصادر القرون الثلاث الأولى أنموذجاً»، ص 99-138.

انتبهتُ إلى وجود رواة مشتركين في سلسلة أسانيدها. وفي البحث عن هذه الظاهرة عرفتُ أنّها لفتت انتباه بعض المستشرقين أيضاً، منهم يوزف شاخت Joseph Schacht (ت 1969م). «الحلقة المشتركة common link» كان الإسم الذي جعله شاخت للراوي المشترك في الأسانيد، وهو الذي ينتشر الحديث عن طريقه. إنّه قسّم الإسناد إلى قسمين: حقيقي ومزور؛ القسم الحقيقي هو الأسانيد المنشعبة من الحلقة المشتركة، والقسم المزور هو السند من النبيﷺ أو الصحابي إلى الحلقة المشتركة[1]. إنّ فرضية شاخت في هذا التقسيم كانت فرضية طرحها جولدزيهر Ignaz Goldziher سابقاً في كتابه **الدراسات الإسلامية**. جولدزيهر في قسم من كتابه صرّح بأنّ قسماً كبيراً من الأحاديث الإسلامية قد جُعلت وزُوّرت في ظل الصراعات السياسية والكلامية، كما أنّ للنزاعات القبلية في تزوير الأحاديث دوراً لا يمكن غض النظر عنها[2]. من هذا المنطلق نجد شاخت يصرّح بأن الأصل الأوّلي في الأحاديث الفقهية النبوية كذبها إلا أن يثبت نقيض ذلك، كما لا يمكن أن ندّعي أنّ هذه الأحاديث تشتمل على روايات مبهمة فيها دلالات صادقة عن العصر النبوي أو عهد الصحابة[3]. بعبارة موجزة وصريحة، كان شاخت يعدّ ظاهرة «الحلقة المشتركة» أوضح أمارة على كون الحديث موضوعاً لا أصل له، قد دُسّ في المنظومة الحديثية الإسلامية بيد الراوي المشترك نفسه أو بيد أحد تلامذته والرواة عنه[4].

---

[1] Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence,171-172.

[2] Goldziher, Muslim Studies, 2: 38-125.

[3] Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, 149.

[4] Ibid. 171-172.

لقد طوّر البعض[1] نظرية شاخت كما قد انتقده البعض[2]، فإنيّ لست بصدد البحث عن ذلك هنا. إنّ هارالد موتزكي Harald Motzki (ت 2019م) ناقش مفترضات شاخت؛ فإنّه يرى انتشار ممارسة الأحاديث الموضوعة ونقلها من قِبَل الرواة أمراً غير معقول، فما الهدف وراء ذلك؟ هل يُرام به خداع علماء المسلمين أو المسلمين أنفسهم؟[3] كما يرى موتزكي أنّه إن افترضنا الراوي المشترك -الحلقة المشتركة- واضعاً للحديث، فيجب أن نقرّ بوجود شبكة متماسكة لتزوير ووضع الحديث، فمعناه أنّ عدداً كبيراً من رواة الأحاديث -بتنسيق مثالي- استخدموا منهجاً موحّداً لوضع الأحاديث، فنظراً إلى انتشار الرواة واختلافهم في الفكر والطريق وحتى المناطق التي سكنوها، يكون هذا الأمر مستبعداً جداً إن لم يكن محالاً[4]. كان لموتزكي تفسيراً آخر من «الحلقة المشتركة»، إنّه وافق شاخت في كون الإسناد من الراوي المشترك إلى الجوامع الحديثية إسناداً حقيقياً لكنّه خالف شاخت في كون الإسناد من النبي ﷺ أو الصحابي إلى الراوي المشترك مزوراً؛ إنّ موتزكي كان يرى الراوي المشترك -أو الحلقة المشتركة- راوٍ محترف كان له تلامذة كثيرون قد انتشر الحديث عن طريقه، ففي بيان سبب كون الطريق قبل الراوي المشترك طريقاً منفرداً في الغالب، أرجع ذلك إلى طبيعة الرواية، إذ عادةً للراوي طريق واحد لكلّ حديث أخذه من شيخه وهكذا إلى أن يصل

---

[1] إنّ جوينبُل قد طوّر منهج شاخت وقد أضاف إلى ذلك بعض الملاحظات. للإطلاع عن ذلك انظر:
Juynboll, Encyclopedia of Canonical Hadith, xvi-xviii.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في تاريخ الحديث النبوي وتاريخ تدوينه.

[3] Motzki, "Dating Muslim Traditions: A Survey," 235.

[4] Motzki, "The Collection of the Qur'an: A Reconsideration of Western Views in Light of Recent Methodological Developments," 21-22.

إلى النبي ﷺ أو الصحابي. إنّه في سبيل تمحيص هذا التبيين قدّم طريقة «تحليل الإسناد منضمّاً إلى المتن isnād-cum-matn analysis»، في رأي موتزكي، لتمحيص الأحاديث لا يُمكن الإكتفاء بـ«تحليل الإسناد isnād analysis » فحسب، بل يجب أن يُمعن النظر في المتن أيضاً. قد جرّب ذلك في تحليله عن روايات جمع القرآن، فبتحليل الإسناد منضمّاً إلى المتن وبالنظر إلى وجود تماسك معنوي في متون الأحاديث، أرجع تاريخ رواية ذلك الحديث إلى نصف قرن قبل ما عيّنها الآخرون، فتمكّن من تقديم قرينة تثقّل كفّة احتمال كون الإسناد من «الحلقة المشتركة» إلى الراوي الأول إسناداً حقيقياً[1].

هناك أمران يبدو أنّ موتزكي غفل عنهما في تحليل الروايات متناً وإسناداً، موضوع الرواية وشخصية الرواة -خصوصاً الحلقات المشتركة الأصلية والفرعية[2]-. نجد في بعض الروايات التي موضوعها له أهميّة خاصة من الوجهة الإجتماعية، أو الأحكام التي المجتمع الإسلامي كان بحاجة إلى تبيينها، الطريق منها إلى «الحلقة المشتركة» طريقاً منفرداً ومنها تنتشر انتشاراً واسعاً؛ هذا الأمر ممّا يكثّر الشكوك في كون الإسناد فيه حقيقياً. الأمر الثاني الذي اليجب الإمعان فيه هي شخصية الرواة؛

[1] قد وضّح منهج موتزكي ونظريته في «تحليل الإسناد منضماً إلى المتن» كلّ من سيف الدين كارا وسيد علي آقايي. انظر:
Kara, In Search of Ali ibn Abi Talib's Codex: History and Traditions of the Earliest Copy of the Qur'an, 75-94.
سيدعلی آقایی، «پدیده ی حلقه ی مشترک در سندهای روایات: تبیین و تحلیل»، ص 25-52: 42-45.

[2] قد قسّم جوينبُل الحلقة المشتركة إلى «الحلقة المشتركة [الأصلية]» و«الحلقة المشتركة الفرعية partial common link، الحلقة المشتركة الأصلية هو الراوي المشترك الذي ينتشر الحديث منه ويتعدّد الإسناد منه، الحلقة المشتركة الفرعية هو الراوي الذي يكون بعد الحلقة المشتركة الأصلية ويروي الحديث إلى اكثر من تلميذين من تلامذته.
See Juynboll, Encyclopedia of Canonical Hadith, xx.

المهم في تحليل شخصيتهم هو مدى أثر مواقفهم الكلامية والسياسية على رواياتهم فهذا الأمر له الأثر البالغ في تمحيص صحة الإسناد.

المنهج:

على ضوء ما تقدّم، عرفنا أنّ المهم في سبيل معرفة التيارات الفكرية التي تسعى إلى انتشار اعتقاد نفي إيمان أبي طالب عليه السلام هو تحليل المتن، تحليل شخصية الرواة وتحليل الإسناد؛ فالدراسة عن كلّ موضوع يرتبط بإيمان أبي طالب عليه السلام ينقسم إلى هذه الأقسام.

في تحليل المتن، نسعى إلى كشف مدى التماسك المعنوي أو اللفظي في مجموعة الأحاديث التي تندرج تحت موضوع الدراسة. ففي دراستنا هذه التي موضوعها أثر روايات منع إرث المسلم من الكافر على مسألة إيمان أبي طالب عليه السلام، نحاول كشف الأصيل والدخيل في متن الأحاديث بالمراجعة إلى أحاديث أخرى تتّحد معها في الموضوع والسند، كذلك نحاول كشف التأثير والتأثّر بين النسخ المختلفة للأحاديث.

في تحليل شخصية الرواة، نسلّط الضوء على المواقف السياسية، الإجتماعية والكلامية لكلّ راوٍ وقع في الإسناد من الحلقة الأولى إلى الحلقة المشتركة، كذلك الحلقات المشتركة الفرعية على ترتيب تاريخ وفياتهم؛ كما يهمّنا -نظراً إلى صلة موضوع إيمان أبي طالب عليه السلام بأهل البيت عليهم السلام- مناسبات كل راوٍ ومواقفه مع أهل البيت عليهم السلام والأئمة عليهم السلام. بالطبع في تحليل شخصية كل راوٍ من الرواة سنستعرض إلى وثاقته وروايته، كما نستعرض الأحاديث المروية عن طريقه، فالأحاديث المروية عن كلّ شخص ينجم عن معتقداته. الرواة الذين تقع أسماءهم ضمن حلقات المشتركة الأصلية و الفرعية في أسانيد روايات منع إرث المسلم، يصل عددهم إلى 8 رواة.

وفي تحليل الإسناد، بعد تخمين وقت رواية هذه الأحاديث من خلال تخمين وقت الذي رُوي الحديث عن الحلقة المشتركة الأصلية؛ نقدم على دراسة حول الأسانيد. فبالنظر إلى المصادر الحديثية التي بمتناول أيدينا، نحاول تعيين مدى التنوع الموضوعي للأحاديث التي رُويت بذلك الإسناد، فيمكن جعل تنوع الموضوعي علامة للتأصيل السندي وكون الأسانيد حقيقية. لا شك أنّ وجه كون التنوع الموضوعي علامة التأصل السندي، يكون أبرز حينما يكون موضوع الحديث موضوعاً كان موضع الحاجة من منظر اجتماعي؛ فموضوع إرث المسلم من الكافر الذي نظراً إلى توسّع الحدود الجغرافية للبلاد الإسلامية، وبتبعها تكاثر الفئات الإجتماعية والمسلمين الجُدد الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً بعد فتح أراضيهم بيد المسلمين، يكون موضعاً لحاجة المجتمع. هذا الأمر يحافظ على أهميته في العصر النبوي، فآنذاك كان كثير من المسلمين لهم ذوو رحم يموت دون أن يعتنق الإسلام. فعلى هذا من البعيد جداً أنّ من كان يعرف حكم إرث المسلم من الكافر أن يشحّ بعلمه ويحصر اعلانه إلى شخص واحد فقط، كي يصل إلينا بسند واحد.

المقصود من الحديث في هذه الدراسة، هو كلّ نص له سند من دون فرق أن يوجد في مصدر حديثي أو تاريخي أو أدبي؛ إذ الرؤية في البحث رؤية تاريخية صرفة.

على أنّ هذه الدراسة نُظّمت على أساس سلسلة مقالات، لا نتمكّن من تقديم صورة واضحة من التيار الفكري أو السياسي الذي يسعى إلى انتشار اعتقاد عدم إيمان أبي طالب عليه السلام قبل انتهاء هذه السلسلة من الدراسات. كذلك في البحث عن كل موضوع من الروايات النافية لإيمان أبي طالب عليه السلام لم نبحث عن مؤلفي الكتب، فسنتعرض لهم ولحياتهم

السياسية في بحث خاص ضمن هذه السلسلة من الدراسات.

عرض الروايات:

إنّ حديث «لا يرث المسلم من الكافر» قد ورد في كثير من مصادر العامة الروائية بطرق وألفاظ مختلفة، في هذا البين هناك بعض الروايات توجد فيها إشارة بل تصريح إلى اعتقاد عدم إيمان أبي طالب عليه السلام، ومن هذا المنطلق أصبحت موضوعاً لهذه الدراسة.

مسألة وراثة المسلم من الكافر، مع كونه مورداً لحاجة المجتمع المتزايدة بالنظر إلى توسعة البلاد الإسلامية والفتوحات، لم يكن أمراً متفقاً عليه. نجد أنّ في عهد عمر(حكم 13-23هـ) لم يُوَرّث المسلم من الكافر، لكن معاوية(حكم 41-60هـ) قضى بذلك وورّث المسلم وقد أخذ بذلك بنو أمية إلى عهد عمر بن عبد العزيز(حكم 99-101هـ) ويزيد بن عبد الملك(حكم 101-105هـ)، فقد أرجعاه إلى ما كان في عصر عمر بن الخطاب، لكنّ هشام بن عبد الملك(حكم 105-125هـ) أرجع الحكم إلى ما قضى به معاوية من توريث المسلم من الكافر[1]. لا شكّ أنّ ما عُمل به في عهدي معاوية وعمر بن عبد العزيز كان بمرأى السلف من الصحابة والتابعين، لكنّنا لم نجد أي اعتراض على معاوية حيث خالف سيرة عمر بل قول رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك، وبالعكس نجد مسروق بن الأجدع(ت63هـ) الذي يُنعت بالفضل والعلم[2] استحسن قضاء معاوية[3]، كذلك عبد الله بن معقل(ت88هـ) الذي يُعدّ من خيار التابعين[4] قد

[1] ابن أبي شيبة، **المصنف**: 6/ 284; ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 203; ابن كثير، البداية والنهاية: 9/ 231-232.

[2] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 4/ 65.

[3] سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور: 1/ 86.

[4] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 4/ 206.

استحسن ذلك[1].

أضف إلى ذلك وجود حديث يناقض منع توريث المسلم من الكافر، وهو فيما قضى معاذ بن جبل(ت18هـ) في اليمن بتوريث المسلم على أساس ما سمعه من النبيﷺ [2]، وقد صحح ذلك الحاكم(ت405هـ)[3]. ليس موضوعنا البحث عن إرث المسلم من الكافر، فهذا عرض اجمالي لعدم خلوّ هذا الحكم من الإشكال، والغموض الحاكم على أجواء رواية هذه الأحاديث.

هناك أحاديث وردت في مصادر القرون الثلاثة الأولى، تربط مسألة إرث المسلم من الكافر بإيمان أبي طالبعليه السلام، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: فيه أنّ رسول اللهﷺ لم يكن له مسكن يسكنه في مكة، لأنّ عقيلاً لم يترك لهم من رباع أو دور، ثم يأتي في الحديث تعليل بأنّ علياًعليه السلام وجعفراً لم يرثا شيئاً من أبي طالبعليه السلام بسبب إسلامها في حال أنّ طالباً وعقيلاً ورثاه إذ كانا كافرين عند وفاته، ثمّ يأتي قول النبيﷺ: لا يرث المسلم من الكافر. ورد هذا الحديث في:

1. الأموال للقاسم بن سلام(ت224هـ): عن عبد الله بن صالح، عن الليث، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: أخبرني علي بن حسين، أن عمرو بن عثمان، أخبره، عن أسامة بن زيد[4].

---

[1] ابن أبي شيبة، المصنف: 6/ 284.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي: 1/ 462.

[3] الحاكم النيسابوري، المستدرك: 4/ 383.

[4] القاسم بن سلاّم، الأموال: 275.

2. الأموال لابن زنجويه(ت251): عن عبد الله بن صالح، حدثني الليث، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أخبرني علي بن حسين، أن عمرو بن عثمان أخبره عن أسامة بن زيد[1].

3. صحيح البخاري(ت256هـ): عن أصبغ، قال: أخبرني ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد[2]. و عن سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا سعدان بن يحيى، عن محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد[3].

4. صحيح مسلم(ت261هـ): عن أبو الطاهر، وحرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن علي بن حسين، أخبره، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد بن حارثة[4].

5. سنن ابن ماجة(ت273هـ): عن أحمد بن عمرو بن السرح المصري، عن عبد الله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد[5].

6. أخبار مكة للفاكهي(ت272هـ): عن محمد بن سليمان، عن روح بن عبادة، عن محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد[6].

---

[1] ابن زنجويه، الأموال: 2/ 480.

[2] البخاري، صحيح البخاري: 2/ 147.

[3] المصدر: 5/ 147.

[4] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: 2/ 984.

[5] ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 4/ 32.

[6] الفاكهي، أخبار مكة: 3/ 243.

7. السنة للمروزي(ت292هـ): عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد[1]. وعن بحر بن نصر، عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد[2]. وعن إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس، عن معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد. وعن إسحاق، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري بالإسناد نحوه[3].

نجد أنّ المشترك في هذه الأسانيد هو: ابن شهاب الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد

(الرسم 1).

النوع الثاني: جاء فيه أنّ الإمام السجاد عليه السلام قال: إنّ السبب في ترك نصيبهم من الشعب أنّ علياً عليه السلام بسبب اسلامه لم يرث أبا طالب عليه السلام، وأنّ عقيلاً وطالباً ورثاه إذ عند وفاته كانا كافرين. ورد ذلك في:

1. الموطأ لمالك بن أنس(ت179هـ): عن ابن شهاب، عن علي بن حسين[4].

2. مسند الشافعي(ت204هـ): عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي

[1] المروزي، السنة: 105.

[2] المصدر: 105-106.

[3] المصدر: 106.

[4] مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك: 2/ 519.

بـن حسـين[1].

3. مصنـف عبـد الرزاق(ت211هــ): عـن مالـك، عـن ابـن شـهاب، عـن عـلي بـن حسـين[2]. وعـن معمـر، عـن الزهـري، عـن عـلي بـن حسـين[3].

4. الطبقـات الكـبرى لابـن سـعد(ت230هـ): عـن يعقـوب بـن إبراهيـم بـن سـعد الزهـري، عـن أبيـه إبراهيـم بـن سـعد، عـن صالـح بـن كيسـان، عـن ابـن شـهاب، عـلي بـن الحسـين[4].

5. السـنة للمروزي(ت204هــ): عـن بحـر بـن نـصر، عـن ابـن وهـب، عـن مالـك، عـن ابـن شـهاب، عـن عـلي بـن حسـين[5].

نجـد أنّ وجـه الإشـتراك في هـذا الحديـث عـن الإمـام السـجادعليه السلام هـو ابن شـهاب الزهـري (الرسـم 2).

النـوع الثالـث: وهـو يشـتمل عـلى حديـث واحـد، وفيـه أنّ الزهـري بـيّن أنّ عليـاًعليه السلام وجعفـراً لم يرثـا مـن أبي طالـبعليه السلام بسـبب اسـلامهما وقـد ورثـاه عقيـل وجعفـر بسـبب أنّهـما حـين وفاتـه كانـا كافريـن. ورد هـذا الحديـث في تفسـير يحيـى بـن سـلام(ت200هـ) عـن بحـر بـن كنيـز، عـن ابـن شـهاب الزهـري[6].

(الرسم1)

[1] الشافعي، مسند الإمام الشافعي: 3/ 148.

[2] الصنعاني، المصنف: 6/ 15.

[3] المصدر: 6/ 15 و 10/ 343.

[4]ابن سعد، الطبقات الكبرى: 1/ 99.

[5] المروزي، السنة: 106.

[6] التيمى، تفسير يحيى بن سلام: 2/ 700.

(الرسم1)

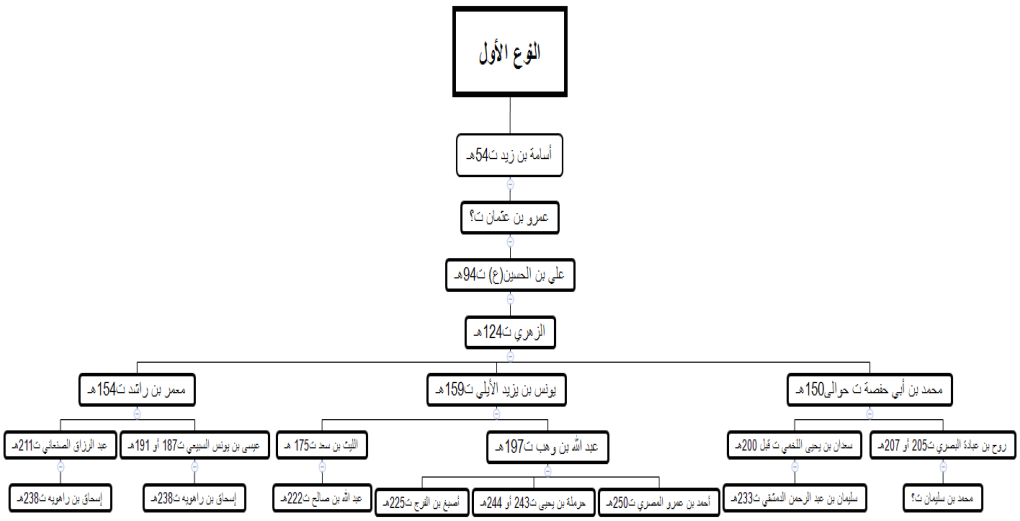

(الرسم2)

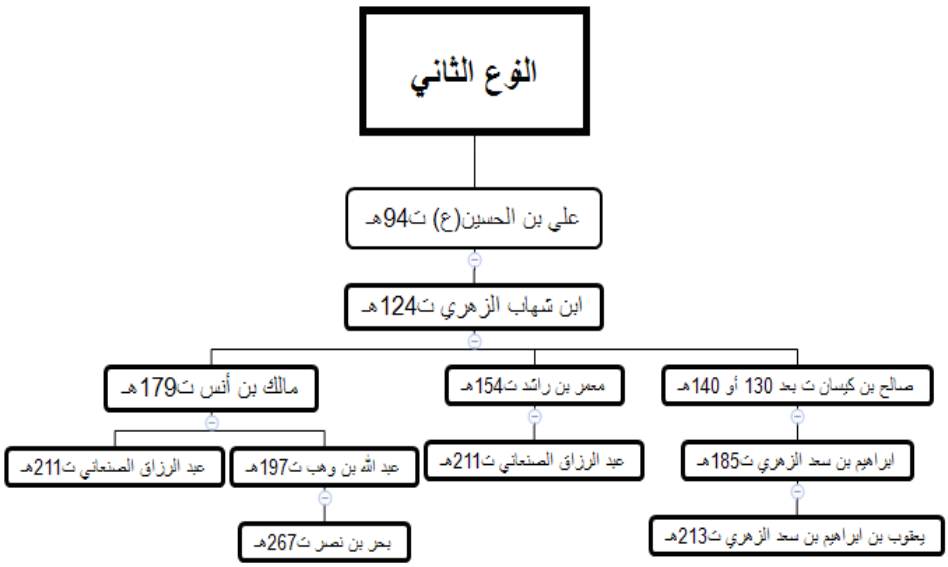

تحليل المتن:

بالدقة في نص الأحاديث السابقة، نجد أنّ هناك تأثير وتاثّر في النصوص. بالرجوع إلى الأحاديث التي رُويت عن أسامة بن زيد(ت54هـ) في موضوع الإرث -النوع الأول-، نرى أنّ أكثرها لم يكن فيها القسم التي فيه إشارة إلى مسألة نفي إيمان أبي طالب عليه السلام؛ فهذا القسم يبدو أن لا يكون أصيلاً من قول أسامة. ربما يُتوهّم أنّ في معظم هذه النصوص -التي لم تحتو على الفقرة المذكوره- أُكتفي بمحل الشاهد الذي يفيد استفادة حكم الإرث، فبهذه الحالة يجب أن يكون النص المختصر أكثر شياعاً في المصادر الحديثية الفقهية، والحال أنّه بالرجوع إلى المصادر نجد أنّ في مسانيد التي لم تُبوّب على أساس المسائل الفقهية بل على الرواة، النصوص المختصرة أكثر شياعاً[1].

السؤال الذي يطرح نفسه هو أنّه ما النص المؤثر أو بالأحرى الدخيل؟ النص الوحيد الذي يحتوي على إشارة في أنّ عقيلاً وطالباً ورثا من أبي طالب عليه السلام بسبب كفرهما عند وفاته هو النوع الثاني من الأحاديث الذي أُشير إليه سابقاً؛ والطريف أنّه يشترك مع نص النوع الأول في الإمام السجاد عليه السلام والزهري. إضافة إلى هذا، بالنظر إلى متن أحاديث النوع الأول يمكن فهم أنّ ربط ذلك بمسألة إيمان أبي طالب عليه السلام وإرث عقيل وطالب منه لم يكن من قول أسامة، إذ جاء مفاد ذلك بلفظ «قال»؛ فالسؤال الثاني هو أنّه من هو القائل؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن ندقّق في الإسناد والقسم المشترك فيه؛ نجد في الأحاديث التي هي موضوع بحثنا هنا في أنواعها الثلاثة، إسمين مشتركين: الإمام السجاد عليه السلام وابن شهاب الزهري، فيحتمل

[1] نموذجاً لذلك، قارن: الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي: 2/ 22.

أن يكـون التوضيـح الـوارد في مـتن أحاديـث النـوع الأول وارداً عـن طريـق أحدهـما. أحـد الإحتمالـين هـو أن يكـون قائـل التوضيـح الزهـري، إذ قـد انفرد في حديـث يوضـح سـبب عـدم وراثـة عـلي عليه السلام وجعفـر مـن أبي طالـب عليه السلام إسـلامهما-النوع الثالـث-، مـن جهـة أخـرى في روايـة البخاري(ت256هـ) لهـذا الحديـث بالسـند الـذي يقـع فيـه القسـم المشـترك، يـصرَّح بـأن القائـل هـو الزهـري[1]. لكـن في المقابـل هنـاك روايـات عـن الزهـري عـن عـلي بـن الحسـين عليه السلام في أنّ تـرك نصيبهـم مـن الشـعب إنمـا كان بسـبب أنّ عليـاً عليه السلام وجعفـراً لم يرثـا مـن أبي طالـب عليه السلام لإسـلامهما-النوع الثـاني-، فمـن هـذا المنطلـق يُحتمـل كـون القيـد التوضيحـي في أحاديـث النـوع الأول مـن الإمام السـجاد عليه السلام.

إنّ مـمّا يُضعّـف كـون قائـل الفقـرة التوضيحيـة هـو الإمـام السـجاد عليه السلام -إضافـة إلى القرائـن التـي توجـد عـلى تقويـة كـون القائـل هـو الزهـري- هـو أنّـه في المصـادر الشـيعية الحديثيـة لم يـرد هـذا المعنـى عـن عـلي بـن الحسـين عليه السلام أبـداً كـما لا يوجـد ذلـك عنـه عليه السلام مـن غـير طريـق الزهـري في مصـادر العامـة الحديثيـة، مـن جهـة أخـرى هنـاك مـا ينقـض انحصـار تـرك نصيـب بنـي هاشـم مـن الشـعب بقضيـة توريـث عقيـل مـن أبيـه عليه السلام بسـبب اتحادهـما في الكفـر حـين وفاتـه عليه السلام.

لفهـم مصـير الشـعب بعـد وفـاة أبي طالـب عليه السلام، يجـب أن نلقي نظـرة إلى الروايـات التاريخيـة التـي تتعلـق بـه. هنـاك روايـات بـأنّ عقيـلاً بعـد هجـرة النبـي صلى الله عليه وآله «غلـب» عـلى ربـاع ودور بنـي هاشـم في الشـعب، فبـاع قسـماً منـه وبقـي قسـم آخـر منـه في يـده ويـد أولاده حتـى باعـوه مـن محمـد بـن يوسـف الثقفي(ت90هـ) أخـي الحجـاج[2]. والطريـف أنّ في هـذه الروايات لم

[1] البخاري، صحيح البخاري: 5/ 147.

[2] انظر: الشافعي، تفسير الإمام الشافعي: 3/ 1080; الواقدي، كتاب المغازي: 2/ 829.

يكـن أيّ ذكـر مـن طالـب ابـن أبي طالـب وأنّـه مـا فعـل بسـهمه مـن الشـعب الـذي ورثـه مـن أبيـه.

هنـاك روايـات تـدلّ عـلى أنّ النبـيﷺ كان لـه حـق فيـما باعـه عقيـل فوهبـه لـه[1]. يبـدو أن هـذا الحـق يشـتمل البيـت الـذي وُلـد فيـه رسـول اللـه ﷺ والبيـت الـذي ابتنـى فيـه بخديجـة(س)، فـالأول أخـذه عقيـل والثـاني اسـتولى عليـه معتـب ابـن أبي لهـب(ت؟)[2]؛ فحـين جـاء النبـيﷺ إلى مكـة لم يسـترجع مـا باعـه عقيـل[3]، فذلـك كان بمنزلـة الهبـة.

هاتـان قرينتـان عـلى أنّ تـصرف عقيـل في الشـعب وتـرك بنـي هاشـم نصيبهـم منـه، لم يكـن بسـبب كـون عقيـل مالـكاً لـه بالوراثـة بـل أنّـه اسـتولى عليـه بعـد هجـرة المسـلمين إلى يـثرب. هنـاك قرينـة أخـرى كامنـة في نـص حديـث النـوع الأول، وهـي أنّ النبـيﷺ في الجـواب عـن محـل سـكناه في مكـة قـال: «وهـل تـرك لنـا عقيـل مـن ربـاع أو دور؟»؛ هـذا المعنـى مشـترك في كل نصـوص النـوع الأول -التـي قـد وردت فيهـا مسـألة وراثـة عقيـل وطالـب أو لم تـرد-. الأمـر المهـم في هـذه الفقـرة هـو أنّـه لـو كان عقيـل قـد أخـذ الشـعب بالوراثـة، وهـذه الوراثـة قـد امضتهـا الشريعـة -عـلى قـول القائلـين بمنـع إرث المسـلم مـن الكافـر-، فـما الوجـه في عتـاب عقيـل مـن جانـب رسـول اللـهﷺ؟ إضافـة إلى ذلـك، إنّ النبـيﷺ حـين قـال: «وهل ترك لنـا» كان يـرى لنفسـه -عـلى الأقـل، إن لم نقـل لبنـي هاشـم كافـة- حقـاً في الشـعب، فهـذا يخالـف قـول وراثـة عقيـل مـن أبي طالـبعليه السلام كلّ الشـعب؛

=الأزرقي، أخبار مكة: 1/ 161 و 198; البلاذري، أنساب الأشراف: 1/ 356 و 2/ 71.

[1] انظر: الفاكهي، أخبار مكة: 3/ 243.

[2] الأزرقي، أخبار مكة: 2/ 264-265.

[3] الداوودي، الأموال: 3/ 242.

وقد أشار إلى ذلك القرطبي(ت656هـ) في شرحه على صحيح مسلم[1].

وفقاً لهذه القرائن، إنحصار سبب ترك بني هاشم سهمهم من الشعب بوراثة عقيل وطالب من أبي طالب عليه السلام يبعد عن وادي الصحة. كذلك بالنظر إلى أنّ الزهري متفرد برواية هذا الأمر من الإمام السجاد عليه السلام، كذلك لما أسلفنا من الأمارات على كون القائل للفقرة التوضيحية في أحاديث النوع الأول هو الزهري؛ نتمكن أن نقوّي احتمال كون القائل للفقرة التوضيحية هو الزهري لا الإمام السجاد عليه السلام. فعليه، إنّ مسألة عدم إرث الكافر من المسلم ليس له ربط بقضية بيع عقيل رباع ودور بني هاشم في الشعب.

تراجم الرواة:

أسامة بن زيد(ت54هـ)

هو أسامة بن زيد بن الحارثة بن شراحيل بن عبد العزى بن إمرئ القيس بن عامر بن النعمان بن عامر بن عبد ود بن عوف بن كنانة بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب. أمه أم أيمن اسمها بركة أمة رسول الله صلى الله عليه وآله [2].على القول بأنّه كان عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله ابن ثماني عشر، أو تسع عشر أو عشرين سنة[3]، فتاريخ ولادته تسع أو عشر أو احدى عشر سنة قبل الهجرة. توفي أسامة في عهد معاوية(حكم 41-60هـ) وتحديداً في عام 54هـ؛ وقيل في 58هـ أو 59هـ[4]. روى عنه أبان وعمرو ابنا عثمان، عامر وابراهيم ابنا سعد بن أبي وقاص، عروة بن

[1] القرطبي، المفهم: 3/ 464-465.

[2] ابن حبان، تاريخ الصحابة: 27.

[3] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 4/ 49.

[4] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 4/ 54.

الزبير، أبو هريرة، أبو عثمان النهدي والحسن البصري وآخرون[1].

كان أسامة أميراً على جيش أنفذه رسول الله ﷺ إلى الشام؛ تذكر غالب المصادر التاريخية أن أسامة لمّا سمع تدهور صحة النبي ﷺ توقف عن الخروج وقد رجع إلى المدينة، فالرسول ﷺ دعا له بالإشارة[2]. لكن تعارض هذا الزعم، رواية حيث يظهر منه أنّ أسامة كان خارج المدينة حين بويع لأبي بكر بالخلافة. هذا النص يرشدنا إلى أنّ أسامة في رسالته إلى أبي بكر رآه غير مستحق للخلافة وفي هذا الصدد احتجّ بحديث الغدير. لكنّه بعد توسّط بعض الوجهاء رجع إلى المدينة، وبعد أن رأى أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام قد بايع، بايع مع أبي بكر[3]. هذا مع أنّه وفقاً لبعض الروايات، إنّ أسامة كان حاضراً عند وصية النبي عليه السلام باستخلاف علي عليه السلام قبل وفاته ﷺ [4]، كما أنّه قد شهد واقعة الغدير وشهد بذلك عند معاوية[5].

ليس لدينا معلومات عن مكانة أسامة الإجتماعية في عهد عمر(حكم 13-23هـ) ، لكنّنا نجد أنه فُضّل في العطاء على أقرانه في السن والمكانة كعبد الله بن عمر(ت 73هـ) [6]، كما أنّه كان يتمتع باحترام الخليفة له حيث كان يخاطبه بالأمير[7]. كذلك لم نعلم عن حياة أسامة في عهد عثمان(حكم 23-35هـ)، إذ تنحصر معلوماتنا عن هذه الحقبة في الجزء

[1] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 8/ 46.

[2] انظر: ابن هشام، السيرة النبوية: 2/ 151.

[3] الطبرسي، الإحتجاج: 1/ 87-88.

[4] الهلالي، كتاب سليم: 2/ 905-906.

[5] المصدر: 2/ 836 و 839 و 841; الكليني، الكافي: 1/ 529.

[6] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 4/ 52.

[7] الذهبي، تاريخ الإسلام: 4/ 177.

الأخير من حياة الخليفة الثالث. إنّ أسامة كان من الذين أرسلهم عثمان ليجلبوا له الأخبار من أمصار الدولة[1]، كما أنّه دُعي إلى نصيحة الخليفة[2]؛ هذا الحدث ينبئ عن المكانة الإجتماعية الراقية لأسامة أوان عهد عثمان. في الحين نفسه نجد أنّه نصح أمير المؤمنين عليه السلام بأن يعتزل أحداث المدينة ويقيم في ماله في يَنبُع كي لا يُتّهم بقتل الخليفة، فقد واجه مخالفته عليه السلام[3].

بعد مقتل عثمان وإقبال الناس على بيعة علي بن أبي طالب عليه السلام، كان أسامة من الذين قعدوا عن بيعته عليه السلام[4]. هناك بعض النصوص تجعلنا أن نشك في عدم بيعة أسامة مع أمير المؤمنين عليه السلام؛ بعض النصوص صريحة بأنّ امتناع أسامة إنّما كان عن الحضور في حروب كحرب جمل[5]، وإن كان أنه لم نشاهد له دوراً في باقي الحروب كالصفين والنهروان. في رواية عن بدء خروج طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة، نجد عدم رضا أسامة بحرب الجمل، فقد أنّبه ابن عباس(ت 68 أو 69هـ) على قوله[6]. مع وجود أنّ أسامة لم يشارك في المعارك مع أمير المؤمنين عليه السلام، لكن نراه حين طلب منه الفيء أمره بأن يصيب من ماله عليه السلام في المدينة[7]. كذلك في بعض النصوص أنّ علياً عليه السلام كتب إلى والي المدينة كي يعطيه من بيت المال ولا يعطي سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر، فإنّه عليه السلام قد

[1] الطبري، تاريخ الأمم والملوك: 4/ 341.

[2] ابن أبي شيبة، مسند ابن أبي شيبة: 1/ 118-119 ح152.

[3] انظر: البلاذري، أنساب الأشراف: 5/ 568.

[4] الطبري، تاريخ الأمم والملوك: 4/ 431.

[5] الدينوري، الأخبار الطوال: 143.

[6] المفيد، الجمل: 240.

[7] الثقفي، الغارات: 2/ 577.

عـذّر أسـامة ليمـين كان عليـه[1]. هنـاك روايـة في المصـادر الشـيعية، أنّ أسـامة قـد رجـع مـن مواقفـه مـع عـلي بـن أبي طالـب(عليه السلام) فقـد دعـا لإمامتـه ولعـن مخالفيـه[2]. كـما أن هنـاك قـولاً عـن الإمـام الباقـر(عليه السلام) بأنّـه رجـع ونهـى عـن القـدح فيـه[3].

لم تربطـه علاقـة حسـنة مـع مـروان بـن الحكم(ت65هـ) حـين ولايتـه عـلى المدينـة بعـد عـام 41هـ، هنـاك واقعـة تنجـم عـن سـوء علاقتـه معـه[4]. يبـدو أنـه بعـد هـذه الفـترة هاجـر إلى الشـام فاسـتقبله معاويـة وأقطـع لـه ولعشـيرته أرضـاً في المـزّة. لكـن لم يبقـى هنـاك طويـلاً بـل رجـع إلى مـال لـه في وادي القـرى[5]. في هـذا الحـين كان أسـامة يجـد وقـوف الهاشـميين معـه، وربمـا احترامهـم لـه. يـدلّ عـلى ذلـك مـا جـرى حـين تخاصـم أسـامة مـع عمـرو بـن عثـمان بـن عفـان في أرض أقطعهـا لـه رسـول الله(صلى الله عليه وآله)، فعنـد ذلـك وقـف الهاشـميون مـع أسـامة وبنـو أميـة مـع عمـرو فقـضى معاويـة بـالأرض لأسـامة[6]. كذلـك أنّ هنـاك روايـة بـأن الحسـن(عليه السلام) كفّـن أسـامة وصـلّى عليـه[7]؛ وإن كان هنـاك احتـمال التصحيـف بين الحسـن(عليه السلام) والحسـين(عليه السلام)[8]، فقـد تـوفي الإمـام الحسـن(عليه السلام) قبـل أسـامة في عـام 50هـ كـما قـد أخـبر ابـن عبـاس معاويـة بوفـاة الحسـن(عليه السلام) قبـل أسـامة[9]، فلابـدّ القائـم بتجهيـزه هـو

[1] ابن داود، الرجال: 51.

[2] الهلالي، كتاب سليم: 2/ 797.

[3] ابن داود، الرجال: 50.

[4] انظر: ابن عبد البر، الإستيعاب: 1/ 76-77.

[5] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 8/ 48.

[6] المسعودي، مروج الذهب: 3/ 5.

[7] الكليني، الكافي: 3/ 149.

[8] قارن: ابن حيون، دعائم الإسلام: 1/ 232.

[9] انظر: مجهول، أخبار الدولة العباسية: 43-44.

الإمـام الحسـين عليه السلام.

إنّ الروايـات في المواقـف السياسـية لأسـامة مضطربـة وتـارة متناقضـة. هنـاك محـاولات عديـدة لخلـق جـوّ التقابـل بـين أسـامة وأهـل البيـت عليهم السلام. نجـد ذلـك في ذكـر فضائـلٍ لأسـامة، قـد ذُكـرت للحسـنين عليهما السلام؛ نموذجـاً لذلـك أخـذ النبـي صلى الله عليه وآله أسـامة والحسـن عليه السلام فأبـرز محبتـه إليهـما ودعـا لهـما بالرحمـة[1]. هـذه الروايـة إضافـة عـلى انحصـار نقلهـا بواسـطة أسـامة، تُضعّف بدليـل أنّ أسـامة عـلى أقـل التقاديـر يكـبر الحسـن عليه السلام عـشر سـنين[2]، فكيـف يُعقـل أن يجعـل النبـي صلى الله عليه وآله طفـلاً لـه ثـلاث سـنوات مـع شـاب لـه 13سـنة عـلى وركـه فقـد تـزوج هـذا الشـاب وهـو ابـن 14عـام[3]؟! هـذه الأجـواء نجدهـا في تقابـل أسـامة وعـلي بـن أبي طالـب عليه السلام وامتناعـه عـن البيعـة؛ ففـي بعـض المصـادر نجـد السـعي نحـو اختـلاق هـذه الأجـواء، إذ جـاء فيهـا أنّ عليـاً عليه السلام لم يعـط شـيئاً لرسـول أسـامة لكـنّ الحسـن عليه السلام وعبداللـه بـن جعفـر أوقـروا راحلتـه، دون أن يشـيروا إلى أنّ ذلـك المـال إنمّـا كان مـن مـال أمـير المؤمنـين عليه السلام في المدينـة[4]. في الحـين نفسـه نجـد تعامـل الحسـنين عليهما السلام وبني هاشـم عامـة بعـد وفـاة الإمـام عـلي عليه السلام مـع أسـامة تعامـلاً جيـدّاً، مـع أنّـه لم يربطـه معهـم علاقـة النسـب.

ربمـا لوجـود هـذه الأجـواء قـد توقـف عنـه العلامـة الحـلي[5] والسـيد

[1] قارن: ورود الرواية بشأن الحسنين عليهما السلام: معمر بن راشد، جامع معمر بن راشد: 11/ 40 ح20143.

[2] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 2/ 497-498.

[3] انظر: البلاذري، أنساب الأشراف: 10/ 478.

[4] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 4/ 53.

[5] الحلي، رجال العلامة الحلي: 23.

الخـوئي[1]، كـما أن المامقـاني أحـال حالـه إلى صحـة الخـبر عـن توبتـه ورجوعـه عـن الوقـوف عـن نـصرة أمـير المؤمنـين عليه السلام[2]. بعـض المصـادر رأوا أسـامة منضـماً إلى مـن اعتـزل عـن الجمـل، مـن المعتزلـة الأولى[3].

عمرو بن عثمان بن عفان(ت بعد82هـ):

قـد وقـع الإختـلاف بـين مالـك بـن أنس(ت179هـ) وسـائر الـرواة في الـذي يـروي عـن أسـامة بـن زيـد، فقـال مالـك أن الـراوي هـو عمـر بـن عثـمان[4] وقـال الآخـرون عمـرو بـن عثـمان. لكـن الـذي يظهـر مـن تتبـع الأسـانيد، أنّ الـراوي عـن أسـامة هـو عمـرو لا عمـر؛ يـدلّ عـلى ذلـك أنّ عمـر بـن عثـمان لا يـروي إلا عـن أبيـه[5]، كذلـك هنـاك تصريـح مـن قِبَـل الـرواة أنّ الـراوي عـن أسـامة هـو عمـرو وأنّ مالـكاً قـد أخطـأ في ذلـك[6]؛ فقـد ناقـش ابـن عسـاكر(ت571هـ) أنّ المعـوّل عليـه مـن قِبَـل الـروات هـو «عمـرو بـن عثـمان» لا «عمـر بـن عثـمان»[7].

أمـا عمـرو، فهـو عمـرو بـن عثـمان بـن عفـان بـن أبي العـاص بـن أميـة بـن عبـد شـمس بـن عبـد منـاف بـن قـصي[8]، أكـبر أولاد عثـمان[9]. روى عـن أبيـه وأسـامة بـن زيـد، وقـد روى عنـه سـعيد بـن المسـيب(ت94هـ)،

[1] الخوئي، معجم رجال الحديث: 3/ 184.

[2] المامقاني، تنقيح المقال: 8/ 421.

[3] انظر: ناشي أكبر، مسائل الإمامة: 179.

[4] انظر: ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير-السفر الثالث: 2/ 364 ح3290.

[5] انظر: البخاري، التاريخ الكبير: 6/ 178.

[6] انظر: البخاري، التاريخ الكبير: 6/ 353.

[7] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 46/ 287-294.

[8] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 114.

[9] الزبيري، كتاب نسب قريش: 105.

عبد الله بن ذكوان(ت130هـ)، ابنه عبدالله بن عمرو(ت96هـ) وعلي بن الحسين عليه السلام(ت93هـ)"كما زعمت بعض المصادر"[1]. وثّقه العجلي(ت261هـ)[2] والذهبي(ت748هـ)[3] وأورده ابن حبّان(ت354هـ) في الثقات[4]، أوصى أبوه إلى الزبير بن العوّام(ت36هـ)[5] فربما ترعرع في حجره. أورد الذهبي وفاته تارة في عام 73هـ[6] وأخرى حوالي عام 80هـ[7]؛ هناك رواية عن حضوره في سفر عبد الملك بن مروان في ولاية عهده عام 82هـ[8]، كما أنه شهد جنازة عبد الله بن جعفر(ت بعد 80هـ)[9]، فعليه يبدو أنّ زمان وفاته كان بعد عام 82هـ فقد مات بمنى[10].

وصية أبيه إلى الزبير تنجم عن حداثة سنه عند مقتل عثمان في عام 35هـ، لكنّه مع ذلك حضر الجمل في 36هـ فأُسر[11]. يظهر من بعض الروايات عن سلوكه أنّه كان ممن يحرّض معاوية على النيل من علي بن أبي طالب عليه السلام[12].

---

[1] انظر: ابن حبان، الثقات: 5/ 168-169; الحسيني، التذكرة: 2/ 1277.

[2] العجلي الكوفي، معرفة الثقات: 2/ 180.

[3] الذهبي، الكاشف: 2/ 83.

[4] ابن حبان، الثقات: 5/ 168-169.

[5] الزبيري، كتاب نسب قريش: 106.

[6] الذهبي، تاريخ الإسلام: 5/ 310.

[7] المصدر: 5/ 496.

[8] الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات: 332.

[9] الإصفهاني، الأغاني: 12/ 426.

[10] ابن قتيبة، المعارف: 199.

[11] ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 1/ 97.

[12] مجهول، أخبار الدولة العباسية: 151.

إن عمـراً كان يتمتـع بعنايـة معاويـة، فقـد أقطعـه ثلـث فـدك[1] كـما زوّجـه ابنتـه[2]؛ مـع ذلـك لم تكـن علاقتـه مـع بنـت الخليفـة علاقـة طيّبـة[3]. حـضر عمـرو بعـض فتـوح الـروم وتحديـداً فتـح أنقـرة في عهـد معاويـة[4] كـما يظهـر مـن بعـض النصـوص حضـوره في فتـح بلـخ[5]. كان في عـام واحـد عـلى الأقـلّ أميراً عـلى الحـج فقـد دخـل عليـه الضحـاك بـن قيس(ت64هـ) بمنـى[6]، يظهـر مـن بعـض الروايـات أنّ مـروان بـن الحكـم كان يحرّكـه ضـد معاويـة[7].

لم تربطـه علاقـة حسـنة مـع بنـي هاشـم، فقـد مـرّ وقـوف الهاشـميين ضـده في خلافـه مـع أسـامة بـن زيـد. كذلـك كان هنـاك خـلاف بينـه و بـين الإمـام الحسـين عليه السلام[8] أو الإمـام الحسـن عليه السلام[9]، كـما أنّـه حـضر مجلسـاً عوتـب فيـه الحسـن عليه السلام بمحـضر معاويـة فقـد طعنـه الإمـام عليه السلام لحمقـه[10]. كان عمـرو بـن عثـمان هـو الـذي أخـبر مـروان بـن الحكـم حـين ولايتـه عـلى المدينة بشـخوص النـاس إلى الإمـام الحسـين عليه السلام[11]، كما أنّـه كان يحرّك

[1] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: 16/ 216.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 114-115.

[3] انظر: البلاذري، أنساب الأشراف: 5/ 46 و 56 و 108.

[4] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 46/ 285 و 296.

[5]وكيع، أخبار القضاة: 491.

[6] البخاري، التاريخ الصغير: 1/ 321.

[7] الزبيري، كتاب نسب قريش: 109-110.

[8] ابن سعد، الطبقات الكبرى(الطبقة الخامسة من الصحابة): 1/ 279-280.

[9] السيوطي، تاريخ الخلفاء: 224.

[10] الطبرسي، الإحتجاج: 1/ 269-279.

[11] البلاذري، أنساب الأشراف: 3/ 152.

معاويـة للتضييـق عـلى الحسـين بـن عـلي عليه السلام[1].

في واقعـة الحـرة لم يخـرج مـن المدينـة كسـائر بنـي أميـة، إنّ مسـلم بـن عقبة(ت64هـ) أمـر بنتـف لحيتـه وقـد هـمّ بقتلـه لكـن عبـد الملـك بـن مروان(ت86هـ) اسـتوهبه فوهبـه لـه[2]. مـع هـذا، إنّ عمـراً جلـب يزيـد بـن عبـد اللـه بـن زمعـة الـذي كانـت جدتـه أم سـلمة للبيعـة فقـد أدّى ذلـك لمقتلـه[3]. لم تنحـصر علاقـة عمـرو مـع عبـد الملـك في واقعـة الحـرة فحسـب، بـل إنّ عمـراً في خلافـة عبـد الملك(65-86هـ) أخـذ أمانـاً لعبـد الله بـن الزبير(ت73هـ) لكـن عبـد اللـه امتنـع عـن قبولـه[4].

إنّ السـيرة الأخلاقيـة والتزامـه كان محـلاً للمناقشـة، فقـد رأى سـعيد بـن المسـيب أنّ ليـس لعمـرو حسـنات[5] كـما يظهـر أنّ عمـراً كان أول مـن أخـذ الربـا في الإسـلام[6]. رواياتـه لم تكـن كثـيرة، فقـد رُوي عنـه روايات-إضافة إلى الروايـة التـي هـي موضـوع البحـث- في أمـور منهـا: فضـل الـزواج مـع أبـكار النسـاء[7]، أنّ نـوم الصبـاح يمنـع الـرزق[8] واحـترام قريـش وعَـدَم وَهنهـم[9].

وفقـاً لمـا أسـلفنا يظهـر أنّ عمـرو بـن عثـمان لم يحظـى بمكانـة إجتماعيـة مرموقـة مـع كونـه أكـبر أولاد الخليفـة الثالـث. كـما أنّـه كان مـن

[1] البلاذري، أنساب الأشراف: 5/ 58.

[2] الدينوري، الأخبار الطوال: 266.

[3] ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 2/ 15.

[4] المسعودي، مروج الذهب: 3/ 113.

[5] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 46/ 297.

[6] أبوالفرج الإصفهاني، الأغاني: 14/ 402; البغدادي، خزانة الأدب: 2/ 233.

[7] سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور: 1/ 169-170 ح512.

[8] أحمد بن حنبل، مسند أحمد: 1/ 547 ح530 و 548 ح512.

[9] المصدر: 1/ 506-507 ح460.

الحاقدين على أهل بيت النبي عليه السلام فلم يفوّت فرصة للإضرار بهم في شتى المجالات.

محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري(ت124هـ):

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب الزُّهري[1]. نسبُه إلى كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي من قريش[2]. هناك تضارب في الآراء عن عام مولد ابن شهاب، فسنين ولادته المزعومة تتراوح بين عامي 50هـ و 58هـ[3]. لكن يوجد ما يقرّب احتمال ولادته في نحو عام 50هـ، هناك شاهد على وفوده على مروان بن الحكم(حكم 64-65هـ) وهو محتلم[4]، أي في حدود سنّ 14؛ كذلك أنّه شهد واقعة الحرّة في عام 61هـ وعقلها، فمعناه أنّه على الأقل كان في العاشرة من عمره؛ وأخيراً استدلّ أبو زُرعة(ت281هـ) بوفوده على عبد الملك بن مروان(حكم 65-86هـ) قبل رحيله إلى مصعب بن الزبير(ت72هـ) في عام 72هـ[5].

كان أبو جدّه عبد الله بن شهاب(ت؟) مع المشركين في البدر وأحد، فكان ممّن تحالفوا على قتل النبي صلى الله عليه وآله في أحد[6]. هناك نصوص دالّة على كون أبيه مع ابن الزبير(ت73هـ) وتحديداً مع مصعب[7]؛ كذلك

[1] الزبيري، كتاب نسب قريش: 3.

[2] السمعاني، الأنساب: 6/ 350.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 365.

[4] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 55/ 305. وإن كان الذهبي(ت748هـ) قد أنكر ذلك. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 5/ 326.

[5] أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة: 583-584.

[6] ابن قتيبة، المعارف: 472; ابن خلكان، وفيات الأعيان: 4/ 178.

[7] راجع: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 349.

يظهر من النصوص نفسها أنّ بني زهرة قد انحازوا عامة إلى ابن الزبير ضد الأمويين. يبدو أنّ أبا محمد كان رجلاً مؤثّراً في الدعاية الزبيرية فقد آذى الأمويين بأعماله[1]. توفيّ الزهري في أمواله بناحية بين الشام والحجاز عام 124هـ[2].

قد اطبقوا على توثيق ابن شهاب[3]، روى عن الكثير منهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عروة بن الزبير، سعيد بن المسيب، قبيصة بن ذؤيب، حسن وعلي ابني محمد الحنفية والإمام السجاد عليه السلام، ومن بينهم قد لازم سعيد بن المسيب(ت94هـ) حوالي 10سنين[4] وجالس عروة بن الزبير(ت94هـ) إلى وفاته[5]؛ وكذلك روى عنه الكثير منهم: مالك بن أنس، صالح بن كيسان، قتادة بن دعامة، معمر بن راشد والإمام الباقر عليه السلام[6].

له نحو 2000 حديث نصف منه مسند، وقرابة 200 منه عن غير الثقات و50 حديث له مختلف عليه[7]. هناك معلومات مبعثرة عن تدليسه، فقد أدّى ذلك إلى عدم اعتبار مرسلاته[8]. هكذا نجد في بعض الشواهد أنه لم يلتزم بالإسناد بل لم يفرّق بين الرواية الشفهية

[1] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 424 و 628.

[2] ابن الكلبي، جمهرة النسب: 2/ 579.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: العجلي الكوفي، معرفة الثقات: 2/ 253.

[4] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 351 و 353.

[5] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 348 و 353.

[6] راجع: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 55/ 294-295.

[7] المقريزي، المقفّى الكبير: 4/ 134.

[8] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 55/ 321.

والوجادة[1]؛ مع ذلك قيل إنّ الزهري هو أول من وضع الأسانيد فالتزموا الناس بها بعده[2]، فهذا ينجم عن أثره البالغ في الحديث.

قد انفرد بسنن كثيرة فقد روى عن عدة لم يرو عنهم أحد[3]، كما انفرد ببعض الأحاديث عن سعيد بن المسيب[4]؛ عدّ المسلم(ت261هـ) 49 تابعياً وتابعية انفرد الزهري في الرواية عنهم[5]، وابن كثير(ت774هـ) عدّ هؤلاء عشرين ونيفاً[6]. كان ابن شهاب يجيز الرواية من الكتاب، ففي بعض الأحيان كان لم يقرأه ولا قُرئ عليه من قبل[7]. إنّ الزهري قد ترك الحديث في وقت[8]، روى عنه معمر بن راشد(ت154هـ) في الرصافة ولم يسأل أحد من ابن شهاب عن الحديث غيره[9]؛ يبدو أنّ الزهري قد تُرك من قِبَل رواة مثل سفيان الثوري(ت161هـ) من جهة منهجه في التحديث، فقد تركه لأنّ الزهري اعطاه كتاباً كي يرويه عنه[10].

قيل إنّ الزهري بدأ بطلب العلم وله نيّف وعشرون سنة[11]، تعلّم

---

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 2/ 235.

[2] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 633.

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام: 8/ 247.

[4] ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة: 83-84.

[5] مسلم بن حجاج، المنفردات والوحدان: 121-123.

[6] ابن كثير، اختصار علوم الحديث، 208.

[7] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 2/ 353.

[8] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 367-368.

[9] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 353.

[10] انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، 8/ 245.

[11] المصدر، 8/ 227. ولكن هذا لا يبدوا صحيحاً اذ كما سيأتي أنه في هذا الظرف وفد على عيد الملك بن مروان وعليه مسحة العلماء.

نسب قومه من عبد الله بن ثعلبة بن صعير(ت87هـ)[1] فأصبح من علماء النسب[2]. كان صالح بن كيسان(ت بعد 130هـ) مؤدّباً لابن شهاب[3]، لكن فاق المؤدَّبُ مؤدِّبَه فقد روى صالح عن الزهري وكان حين يردّ عليه ابن شهاب يذكّره بعهد تأديبه[4]. قد كتبا صالح والزهري سنن النبيﷺ، ثمّ عطف ابن شهاب إلى كتابة سنن الصحابة فلم يرافقه صالح إذ لم يرى لسنن الصحابة اعتباراً؛ ففيما بعد وجد صالح أنّ سرّ نجاح ابن شهاب كان منها[5]. كان ابن شهاب جريئاً في طلب العلم، فكان يسأل عمّا بدا له حيث أترابه تمنعهم الحداثة عن السؤال[6]. كان الزهري يكتب كلّ ما يسمع في حين أنّ رفاقه في التحصيل لم يكتبوا[7].

كان الزهري عالماً في شتى المجالات، فيحدّث في علم الأنساب والترغيب وقصص الأنبياء وأهل الكتاب، وكذلك في القرآن والسنة[8]. عُدّ من أشراف المعلمين وفقهاءهم[9]، فقد ذُكر ممن دار العلم عليه[10]؛ كما أنّه كان في عداد فقهاء عصر عمر بن عبد العزيز(حكم 99-101هـ)، يزيد بن عبد الملك(حكم 101-105هـ) وهشام بن عبد الملك(حكم 105-

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 348.

[2] ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 5.

[3] الفسوي، المعرفة والتاريخ، 1/ 642.

[4] انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 2/ 330.

[5] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 2/ 269.

[6] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5/ 332.

[7] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 316-317 و 318.

[8] الفسوي، المعرفة والتاريخ، 1/ 623.

[9] ابن حبيب، المحبر، 476.

[10] الذهبي، تاريخ الإسلام، 8/ 239.

125هـ)[1]. يبدو أن ابن شهاب لاقى اقبالاً كبيراً من قِبَل رواة المدينة، فقد روى مالك بن أنس(ت179هـ) عن اقبال الناس على الزهري مع أنّ مشايخ المدينة أبناء السبعين والثمانين لا يؤخذ عنهم[2]؛ يمكن تحديد هذا الإقبال في عهد هشام بن عبد الملك وعلى أقل التقادير بعد عام 108هـ.

لقد مرّ أنّ ابن شهاب كان أوّل من وضع الإسناد، لم ينحصر تقدّمه العلمي في هذا الأمر فحسب بل كان أول من دوّن العلم[3]. تدوين العلم وكتابة الحديث لدى الزهري يربطه بالأمويين، إذ قال مراراً أنّ الأمراء أجبروه على كتابة الحديث وإنّه كان يمنع ذلك من قبل[4].

مسألة تدوين الحديث لم تكن نقطة البدء في علاقة ابن شهاب مع الأمويين؛ أشرنا أنّه وفد على مروان بن الحكم في سن احتلامه، فنظراً إلى عام ولادته كان وفوده في أواخر حكم مروان. ليس لدينا معلومات عن سبب وكيفية وفود الزهري على مروان ومدى العلاقة التي بُنيت على إثره، كذلك أنكر البعض هذا الوفود من أصله[5]. فبغض النظر عن وفود ابن شهاب على مروان، يمكن أن نجعل نقطة بدأ علاقة محمد بن مسلم مع الأمويين في عهد عبد الملك بن مروان. بعض المصادر تحاول أن تعيّن عام وفود الزهري على عبد الملك في عام 82هـ[6] وزمن فتنة ابن الأشعث(ت85هـ)[7].

---

[1] انظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/ 309 و 315 و 329.

[2] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 351 و 352.

[3] الزبير بن بكار، جمهرة نسب قريش، 2/ 574.

[4] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 2/ 269.

[5] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5/ 326.

[6] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 297.

[7] المصدر، 55/ 305.

لكـن بالنظـر إلى مـتن الروايـات الأخـرى التـي وردت عـن وفـود الزهـري عـلى الخليفـة الأمـوي، نجـد بعـض الشـواهد عـلى وفـوده في زمـن تحـرك مصعـب بـن الزبـير، في حـوالي سـنة 70هــ؛ أبـو زُرعـة الدمشـقي(ت281هـ) حـدّد وفـود الزهـري قبـل خـروج عبـد الملـك إلى مصعـب في عـام 72هــ[1]. مـن جانـب آخـر في السـيرة الذاتيـة المنقولـة عـن ابـن شـهاب نفسـه، جـاء أنّـه كان غلامـاً مُنقطعـاً مـن الديـوان[2]؛ فـإن كان الوفـود في 82هــ لم يكـن الزهـري غلامـاً إذ كان سـنّه آنـذاك يقـارب الثلاثـين. في روايـة أخـرى جـاء أن وقـت رحيلـه إلى شـام كان في زمـن فتنـة عبـد الملـك[3]، فالفتنـة تُطلـق عـلى فتنتـه مـع ابـن الزبـير[4]. عـلى ضـوء هـذه الشـواهد نتمكّـن مـن تعيـين تاريـخ وفـود ابـن شـهاب الزهـري عـلى الخليفـة الأمـوي عبـد الملـك بـن مـروان حـوالي عـام 70هـ.

كانـت المضايقـة الماديـة السـبب الرئيـسي في قـرار ابـن شـهاب عـلى تـرك المدينـة وشـدّ الرحـال إلى الشـام. في بعـض الروايـات، الحـلّ الـذي وجـده محمـد للفـرار عـن الفقـر والإنقطـاع مـن ديـوان الحكومـة، هـي المشـاركة في الغـزو والفتوحـات كي يحصـل عـلى نصيـب مـن الفـيء[5]. عنـد وصولـه إلى دمشـق حـضر حلقـة قبيصـة بـن ذؤيـب(ت بعـد 80هــ)، ومـن حسـن حظّـه جـاء رسـول الخليفـة بسـؤال عـن مسـألة أم الولـد والزهـري كان يعـرف الجـواب مـن روايـة سـعيد بـن المسـيب. قـد توسّـط لـه قبيصـة كي يصـل إلى محـضر الخليفـة، عـرف عبـد الملـك أبـا الزهـري ومكانتـه

[1] أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة، 583-584.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 348.

[3] الفسوي، المعرفة والتاريخ، 1/ 626.

[4] see Lecker, "Biographical Notes on Ibn Shihab Al-Zuhri," 45-46.

[5] الفسوي، المعرفة والتاريخ، 1/ 629-630.

عنـد الزبيريـين ودوره في إعلامهـم ضـد الأمويـين. عـلى أيّ حـال ثبّـت اسـم الزهـري في الديـوان، أمـر بقضـاء ديونـه، أعطـاه دابـة يركبهـا وخادمـاً يخدمـه؛ فقـد انعجـب الخليفـة بالزهـري الشـاب وقرّبـه[1]. هـذا كان بـدء علاقـة ابـن شـهاب مـع الأمويـين.

كان للزهـري مـن الصعـب أن يحافـظ عـلى اسـتقلاله العلمـي، في ظـلّ العلاقـة الوثيقـة التـي نشـأت بينـه وبـين الخليفـة. إنّـه لم يقـاوم صعوبـة الإسـتقلال، فنجـد روايـات تشـهد عـلى أنّ محمـداً قـد كتـم بعـض مـا كان يعلَمـه طلبـاً مـن عبـد الملـك؛ أحدهـا مـا حـدث عنـد مقتـل عـلي بـن أبي طالـب عليه السلام -أو الحسـين بـن عـلي عليه السلام- في الشـام، فالزهـري لم يـرو ذلـك إلى مـوت عبـد الملـك[2]؛ وأخـرى يعطـي عهـداً للخليفـة الأمـوي نفسـه أن لا يـروي حديثـاً في أنّ المهـدي عليه السلام مـن أهـل البيـت عليهم السلام [3]. كذلـك الحـال مـع ولاة بنـي أميـة، منهـم خالـد بـن عبـد للـه القسري(ت125هـ) فقـد أمـر الزهـري أن يصـوّر عـلي بـن أبي طالـب عليه السلام في قعـر الجحيـم، في السـيرة التـي أراد منـه أن يؤلّفـه[4]!

في حـوالي سـنة 70هـ، وتحديـداً عـام 66هـ عـلى حسـاب ابـن كثـير، كان عبـد اللـه بـن الزبـير قـد اسـتغل موسـم الحـج وأخـذ البيعـة لنفسـه مـن أهـل الشـام، كذلـك كان ينـال مـن الأمويـين وخليفتهـم في خُطَبـه العامـة. إنّ عبـد الملـك قـرّر منـع الحـج، وفي قبـال اعـتراض النـاس أمرهـم أن يحجّـوا إلى بيـت المقـدس[5]. هنـا على حسـاب روايـة اليعقوبي(ت292هـ)، يظهر دور

[1] راجع: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 348-350.

[2] الفسوي، المعرفة والتاريخ، 1/ 629-630.

[3] الجوهري، مقتضب الأثر، 43-45.

[4] أبوالفرج الإصفهاني، الأغاني، 22/ 281.

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، 8/ 280.

ابـن شـهاب؛ إنّ عبـد الملـك في سـبيل شرعنـة هـذا الحـج تمسّـك بالزهـري فقـال: «هـذا ابـن شـهاب الزهـري يحدثكـم أن رسـول اللـه قـال: لا تشـد الرحـال إلا إلى ثلاثـة مسـاجد: المسـجد الحـرام، و مسـجدي، و مسـجد بيـت المقـدس و هـو يقـوم لكـم مقـام المسـجد الحـرام»[1]. قـد نقـل الزهـري هـذا الحديـث عـن سـعيد بـن المسـيب بالفعـل[2]، لكـن صحـة هـذا الأمـر قـد نوقـش فيـه كثـيراً، خصوصـاً بالنظـر إلى الظـرف الزمنـي للحـدث[3]؛ لكنّنـا مـع ذلـك نتمكّـن مـن الجـزم بـأنّ ابـن شـهاب في وقـت حـدوث هـذا الأمـر كان موجـوداً في الشـام[4].

بعـد وفـاة عبـد الملـك لم تنقطـع علاقـة الزهـري مـع الخلفـاء الأمويـين، بـل إنّـه لـزم الوليـد وسـليمان ابنـي عبـد الملـك، عمـر بـن عبـد العزيـز، يزيـد بـن عبـد الملـك وهشـام بـن عبـد الملـك الـذي تـوُفيّ في مـدّة حكمـه. لم نحصـل عـلى معلومـات عـن كيفيـة علاقـة ابـن شـهاب مـع الوليد(حكـم 86-96هـ)، لكنّنـا نجدهـا في ارتبـاط الزهـري مـع الخليفـة في عهـد سـليمان بـن عبـد الملـك(ت 96-99هـ). رافـق محمـد سـليمانَ في حجّـه عـام 97هـ[5]، كذلـك كان ممّـن حـضر معـه الغـزو فشـهد عـلى وصيّتـه؛ يبـدو أنّ ابـن شـهاب كان لـه دور مؤثّـر في اسـتخلاف عمـر بـن عبـد العزيـز بعـد سـليمان، فهـو الـذي خطـب وقـرأ الوصيـة بخلافـة عمـر[6].

---

[1] اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/ 261.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: الصنعاني، المصنف، 5/ 132.

[3] انظر: هورفيتس، المغازي الأولى ومؤلفوها، 67-68; الضاري، الإمام الزهري وأثره في السنة، 457-470.

[4] فقد أوردنا سابقاً الأدلة والشواهد على أنّ الزهري قدم على عبد الملك في حدود عام 70هـ؛ كما نتمكن من المناقشه عن الوقت الذي عيّنه ابن كثير لوقوع منع الحج.

[5] انظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 2/ 121.

[6] انظر: المسعودي، مروج الذهب، 3/ 183.

كان الزهـري قريبـاً مـن عمـر بـن عبـد العزيـز، حيـث كان يسـمر معـه[1]. كان عمـر يعظّـم ابـن شـهاب علميـاً فقـد استشـهد في بعـض خطبـه بالحديـث الـذي حدّثـه الزهـري[2]، وربمـا مـن هـذا الوجـه ولاّه القضـاء[3]. أراد عمـر بـن عبـد العزيـز أن يـوليّ الزهـري عـلى الكوفـة، لكنّـه بلغـه عنـه شيء فتثاقـل عنـه[4]؛ كان الـذي بلغـه يرتبـط بمـا فعـل ابـن شـهاب في حـين كان سـاعياً للصدقـة فسنشـير إليـه لاحقـاً.

ولي ابـن شـهاب القضـاء في عهـد يزيد بـن عبد الملـك[5]، هـذه المعلومة الوحيـدة التـي نجدهـا عـن حيـاة الزهـري في عهـد يزيـد. أمـا علاقـة الزهـري مـع هشـام بـن عبـد الملـك علاقـة خاصـة، نجـد عنهـا معلومـات كثـيرة. كان محمـد بـن مسـلم معلـمّاً لأولاد هشـام بـن عبـد الملـك وقـد لزمهـم حتـى مـات[6]. رافـق هشـاماً في الحـج عـام 106هـ[7]، اردفـه هشـام للحج مـع أولاده مسـلمة ويزيـد في أعـوام 119هـ و 123هـ كي يعلّمهـم المناسـك[8]. سـكن الزهـري الرُّصافـة[9] مـدة عشريـن سـنة يخـرج منهـا في موسـم الحـج[10]، وفي

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، 9/ 195.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 12.

[3] ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 130.

[4] البلاذري، أنساب الأشراف، 8/ 124 و 184.

[5] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 356.

[6] ابن الجوزي، المنتظم، 7/ 234.

[7] ابن الجوزي، المنتظم، 7/ 234.

[8] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 351، جاء هنا سنة 116هـ بدل 119هـ ويبدوا ذلك ناشيء عن التصحيف.

[9] الرُّصافة، رُصافة عبد الملك بن مروان؛ بناها في غربي الرقة على أربعة فراسخ لمّا وقع الطاعون في الشام، كان يسكنها في الصيف. الحموي، معجم البلدان، 3/ 47.

[10] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 636.

بعض الروايات توجد اشارة إلى حضوره في المدينة بين عامي 114هـ و 118هـ[1].

كانت أهمّ واقعة حدثت في حضور ابن شهاب عند هشام، كتابة الحديث. كتب الزهري الأحاديث بأمر من الخليفة، إذ أمره أن يقرأها لأبناءه وجعل له كتّاب الديوان كي يدوّنوا ما يمليه ابن شهاب عليهم[2]. قد اسلفنا أنّ ابن شهاب لم يقم بهذا العمل عن طيب قلبه، فقد عبرّ عن عدم رضاه. مع ذلك، إنّ طلب هشام لم يكن السبب الوحيد لدى الزهري لتدوين الحديث، بل إنّه ذكر سبباً آخر لذلك فهو حجم الأحاديث التي اجتاحت البلاد بما فيها الشام والحجاز من الشرق[3]؛ هذا السبب ربما يشير إلى بدء تحرّك العباسيين ونشرهم الأحاديث المهدوية، فقد بدأوا ذلك من الشرق في خراسان[4]. قد أشرنا سابقاً أنّ من الأحاديث التي كتمها ابن شهاب حيث أقلقت عبد الملك، كان حديثاً يرتبط بالمهدي.

كان محمد بن مسلم يتردد بين الشام والحجاز مدة 45سنة[5]، هذا يعني بعد أوّل وفوده على عبد الملك بوقت قصير إلى وفاته. يظهر من بعض الروايات عن تحديثه الأحاديث، اختصاص قسم كبير من كُتُب ابن شهاب بحيازة بني أمية؛ في المثل هناك رجل من بني أمية أتى الزهري فدفع إليه كتاباً يستأذنه الرواية عنه، أجاب الزهري: «فمن

[1] البلاذري، أنساب الأشراف، 2/ 196.

[2] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 331-332 و 333.

[3] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 352.

[4] انظر: الدينوري، الأخبار الطوال، 334. see also Lewis, "Abbasid," EI2 1: 15.

[5] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 340-341.

يحدّثكموه غيري؟»[1]. من جهة أخرى نجد أحمال كتبه في ديوان الوليد بن يزيد(ت125-126هـ) أُخرجت بعد قتله[2]، وقد علّق عليه الذهبي(ت748هـ): يعني الكتب التي كُتبت عنه لآل مروان[3]. بجمع الشاهدين معاً نجد محمد بن مسلم كأنّه قد روى للأمويين بشكل خاص، يزداد هذا الظن قوّة حين نعرف أنّ الأموي الذي سبق ذكره هو ابراهيم بن الوليد بن عبد الملك(ت132هـ) [4] الذي بويع له بعد أخيه يزيد بن الوليد(حكم 126-127هـ)[5].

كتابة حديث الزهري، تربطه بإسمين: عقيل بن خالد الأيلي[6] (ت144هـ) وشعيب بن أبي حمزة الحمصي(ت162هـ). عقيل كان يكتب عن الزهري في أيلة[7]، فقد كان شرطياً لبني أمية[8]. شعيب كان كاتباً من كتّاب هشام في الرصافة[9] وقد كتب عن الزهري املاء للسلطان[10]. نجد أنّ كلا الكاتبين الذين -بحسب الصدفة!- كان عندهم أغلب روايات ابن شهاب، هم من منتسبي الحكومة الأموية.

لم تكن علاقة ابن شهاب مع الجهة الحاكمة منحصرة بالأمور

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 353.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 2/ 270.

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام، 8/ 234-235.

[4] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 353.

[5] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5/ 377.

[6] أيلة مدينة في خليج العقبة، في الإسرائيل تُدعى بـ Eilat.

[7] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 6/ 302.

[8] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 41/ 47.

[9] أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة، 433 و 715.

[10] ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، 42 و 133.

العلميـة، بـل إنّـه أصبـح عامـلاً حكوميـاً بالفعـل. فقـد كان جنديـاً يخـدم بنـي أميـة، أشـار الذهبـي إلى أنّ الزهـري كان محتشـماً جليـلاً بـزي الأجنـاد فـكان لـه صولـة في بنـي أميـة[1]؛ كذلـك قـال معلّقـاً عـلى روايـة محمـد بـن إشـكاب(ت261هـ) بكـون الزهـري جنديـاً، أنّـه كان برتبـة الأمـير في الجيـش الأمـوي[2]. قـد أشرنـا سـابقاً في شـهادة ابـن شـهاب وصيـة سـليمان بـن عبـد الملـك أنّـه كان ممـن حـضر الغـزو معـه، فربمـا كان حضـوره مـع الخليفـة بصلـة كونـه برتبـة الأمـير.

وظائـف التـي شـغلها محمـد بـن مسـلم لم تقتـصر عـلى حضـوره في الجنـد، بـل كان كذلـك شرطيـاً لبنـي أميـة[3]. إنّ خارجة بـن مصعب(ت168هـ) رأى الزهـري صاحـبَ الشرطـة لبعـض بنـي أميـة، فقـد ركـب وبيـده حربـة وبـين يديـه النـاس وفي أيدهـم الكافركوبـات[4]. كذلـك في بعـض الروايـات عنـه نجـد أنّـه كان لـه بـوّاب حـين كان في المدينـة[5]. ويظهـر مـن بعـض النصـوص أنّ الزهـري قـد ولي الصدقـة[6]، كـما أنّـه كان في الرصافـة مـع كتّـاب النفقـات[7]. يُحتمـل أنّـه قـد ولي هـذه الوظيفـة قبـل عـام 106هـ[8].

---

[1] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5/ 337. جاء في رواية الزهري «كان له صورة كبيرة في دولة بني أمية» فيُحتمل فيه التصحيف.

[2] المصدر، 5/ 341.

[3] المصدر، 7/ 226 وأشار إليه في: 8/ 292.

[4] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 15/ 400.

[5] جاء في هذه الرواية أن بواب ابن شهاب منع محمد بن اسحاق(ت158هـ) عن الدخول عليه. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، 199.

[6] أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة، 536.

[7] أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة، 433 و 715.

[8] في رواية المقفى الكبير، أتى الزهري إلى سالم بن عبد الله(ت106هـ) حين وُليّ على الصدقة كي يروي عنه كتابه في الصدقات.

يبدو أنّ الزهري لم يتمكّن من تدبير معاشه، فهشام قد قضى دينه بالآلاف أكثر من مرة[1]. هذا ينجم عن مكانته عند الخليفة، فمن قَبل ذلك اشترى له عبد الملك بيتاً في المدينة[2]. من مراجعة النصوص والمصادر عن تركة الزهري، والنظر إلى الروايات التي تروي أمواله وممتلكاته في سبيل بيان زهده وكرمه، نجد أنّ ابن شهاب من غلام مثقّل بالديون منقطع عن الديوان، أصبح رجلاً غنياً له أموال وأراضٍ وممتلكات. في رواية عن لسانه نفسه، نجده مليّاً المحيا والممات، له خمسة أعين تجري كل واحدة منها عليه 40000 دينار[3]! بجعل هذه الأموال والترقّي المادّي الذي ترقاه الزهري، إلى جانب تأنيب الذي أنّبه مالك بن أنس(ت179هـ) على طلب الدنيا بعلمه[4]، نتمكّن من الوقوع على مصدر هذه الأموال. هذا كان نموذجاً من أموال محمد بن مسلم التي حصل عليها أبان خدمته لبني أمية، فقد تعرّض مايكل لِكِر Michael Lecker عرضاً دقيقاً لأموال ابن شهاب ودرس مواقع أراضيه وضَيعاته دراسة دقيقة وممتعة[5].

إنّ معاصري الزهري لم يتغافلوا مشاركته في أمور الدولة؛ سلمة بن دينار(ت في خلافة المنصور 137-158هـ) قد عاتب ابن شهاب لغروره في العلم وأنّه إثر تعامله مع الحكّام قد نسى الله[6]، وفي نص آخر أنّ سلمة

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 355.

[2] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 55/ 303.

[3] المصدر: 55/ 376.

[4] المصدر، 55/ 366 و 61/ 421.

[5] see Lecker, "Biographical Notes on Ibn Shihab Al-Zuhri", 50-56.

[6] انظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 2/ 124-126.

عاتب عالماً يتبع السلطان ويعني به الزهري[1]. مكحول الشامي(ت بعد 100هـ) قال عنه أنّه أفسد نفسه بصحبة الملوك[2]، كذا نعته عمرو بن عبيد(ت143هـ) بمنديل الأمراء[3]. لم يكن نقد سلوكه منحصراً في معاصريه، بل بعض ذوي العلم في الرجال لاحظوا ذلك في دراساتهم، ففضّلوا غيره عليه لعلاقته مع السلطان[4].

من ضمن النصائح التي وُجّهت لابن شهاب، كتاب أخٍ له في الدين -على حدّ تعبير النص- إليه فيه بعض النصائح وتحذيره من أثر خدمة السلطان على كتمان الحقائق وسقم الدين[5]؛ اعتقد البعض أنّ كاتب هذه الرسالة كان الإمام السجاد عليه السلام[6]. لم تنحصر علاقة الزهري مع علي بن الحسين عليه السلام بهذه المكاتبة والنصائح، بل ربما سبق له الإرتباط بالإمام ويبدو أنّه كان في بدايات اتصاله مع الأمويين. كانت بداية ارتباط ابن شهاب مع زين العابدين عليه السلام حين كان عاملاً على الصدقات في المدينة، فقد قتل شخصاً دون قصد وفرّ خوفاً من المدينة وسكن الصحراء، وفي بعض الروايات صار كالمجنون؛ حينئذ أتاه علي بن الحسين عليه السلام ونصحه وقدّم له حلاً بجعل الدية في طريق أهل المقتول[7]. ربما بعد

[1] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 22/ 30-31.

[2] الفسوي، المعرفة والتاريخ، 1/ 642.

[3] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 55/ 370.

[4] ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، 355.

[5] انظر: الغزالي، إحياء علوم الدين، 2/ 143.

[6] انظر: مخلد ذياب فيصل، «ابن شهاب الزهرى(ت١٢٤ ه) بين النقد والتوجيه دراسة تحليلية فى ضوء خطاب الإمام على بن الحسين (عليه السلام) الموجه للزهرى»، ص 2-21، 3-4.

[7] راجع: أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة، 536.

ذلك ورد المدح عنه في حق زين العابدين عليه السلام[1].

إنّ الزهري قد شهد علي بن الحسين عليه السلام حين دعاه عبد الملك إلى الشام وقد أثقله الحديد، عند هذه الواقعة رأى منه عليه السلام أمراً يشبه الكرامة؛ بعد ذلك وحين حضوره عند عبد الملك ذكر له أنّ السجاد عليه السلام لم يشكّل للخلافة خطراً فهو مشغول بنفسه[2]. قد رُوي بعض السؤالات الذي سألها ابن شهاب من الإمام عليه السلام[3] من جملتها عن وجوه الصوم[4].

في المصادر الشيعية تنحصر رواية الزهري عن الإمام السجاد عليه السلام بطرق غير شيعية[5]. ذكر ابن كثير بأنّ ابن شهاب قد روى عن أبي جعفر الباقر عليه السلام[6]، كذا هناك رواية عن ابن شهاب الزهري عنه عليه السلام[7]؛ لكنّه يُحتمل التصحيف فيه قوياً. إضافة إلى عدم وجود رواية عن الزهري عن الباقر عليه السلام إلا ما جاء في الكافي، فذلك عرضة للتصحيف قياساً بما جاء في طريق الصدوق(ت381هـ) وحسين بن سعيد الأهوازي(ت بعد254هـ)، فقد صُحّف «أبي شيبة الزهري» بـ«إبن شهاب الزهري»[8].

مع تجليل ابن شهاب لعلي بن الحسين عليه السلام لكنّه لم يجب لدعوة ولده زيد بن علي(ت بين 120 و 122هـ)، قائلاً إنّه لم يرافق ثورة ضد

[1] انظر: الصدوق، علل الشرائع، 1/ 230-231.

[2] أبونعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، 3/ 135.

[3] انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 9/ 115.

[4] الكليني، الكافي، 4/ 83.

[5] نموذجاً لذلك: الكليني، الكافي، 2/ 130 و 148 و 317 و 320 و 5/ 35 و 36 و 562 و 7/ 79-80 و 295-296.

[6] ابن كثير، البداية والنهاية، 9/ 309.

[7] الكليني، الكافي، 2/ 343.

[8] قارن ما جاء في الكافي مع: الصدوق، الأمالي، 337.

هشام مادامه حياً فإن كان عهد الوليد بن يزيد(حكم 125-126هـ) لخرج معه[1]؛ كان سبب تأجيل الأمر إلى ولاية الوليد وجود خلاف بينهما، فالزهري لم يترك مجلساً من مجالس هشام إلا وأنّه نال من الوليد، فالوليد قد أوعد قتله[2]. كذا الزهري أجمع أن يخرج إلى الروم في حال وصول الوليد إلى الحكم، لكنّه مات قبله[3]. وعند إخباره بقتل زيد بن علي قال متأثّراً: « أهلك أهل هذا البيت العجلة"[4]!

إنّ الشيخ الطوسي(ت460هـ) والعلامة الحلّي(ت726هـ) قد نعتا الزهري بالعدوّ[5]. فذلك ربما نشأ من انحرافه عن الإمام علي عليه السلام الذي يظهر من النصوص؛ فقد ذُكر من ضمن المنحرفين عنه عليه السلام[6]. كان ابن شهاب مع عروة بن الزبير في مسجد المدينة فنالا من علي بن أبي طالب عليه السلام فبلغ ذلك زين العابدين عليه السلام فعاتبهما بشدّة[7]. هذا ربما كان قبل موقفه الذي ذكرناه سابقاً مع السجاد عليه السلام. ذُكر بعض الروايات في ذمّ علي عليه السلام عن الزهري وقد جعلها ابن أبي الحديد(ت656هـ) ضمن الروايات الموضوعة[8]. من ناحية أخرى كان الزهري يعتقد أنّ زيد بن حارثة(ت8هـ) كان أوّل من أسلم[9]، ذلك مع كثرة الروايات الدالة على أنّ

[1] البلاذري، أنساب الأشراف، 3/ 239.

[2] راجع: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 355-356.

[3] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/ 356.

[4] الإصفهاني، مقاتل الطالبيين، 138.

[5] انظر: الطوسي، رجال الطوسي، 119.

[6] الطبري الآملي، المسترشد، 149.

[7] الثقفي، الغارات، 2/ 577-578.

[8] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 4/ 63-64.

[9] نموذجاً لذلك، انظر: البلاذري، أنساب الأشراف، 1/ 112 و 470 و 471.

أول من أسلم كان علي بن أبي طالب عليه السلام[1]؛ فقد رُوي تصريح عبد الرزاق الصنعاني(ت211هـ) بأنّه لم يسمع هذا القول من غير الزهري[2]. نُقل عن ابن شهاب أنّه كان يفضّل عثمان على علي عليه السلام[3]، كذلك اتهمته أخته بكتمان فضائل أهل البيت عليهم السلام [4]. ومن ضمنهم الإمام علي عليه السلام عند الزهري، كان بحدّ من الوضوح والشهرة إلى أنّه قال ابن حبان(ت354هـ): "ولستُ أحفظ لمالك ولا للزهري فيما رويا من الحديث شيئاً من مناقب علي عليه السلام أصلاً"[5]. هكذا الحال في مواجهته مع الشيعة، فكان يعاديهم ويضلّلهم[6].

أما عن الإنتماء الكلامي للزهري؛ أشرنا سابقاً أنّ صالح بن كيسان كان مؤدّباً لابن شهاب. إنّ صالحاً قد عُدّ من القدرية[7]، فربما من هذا المنطلق القاضي عبد الجبار(ت415هـ) صنّف الزهري من المعتزلة[8]. لكن بمراجعة مواجهات ابن شهاب مع القدرية نجد هذا الزعم بعيداً عن الصحة؛ فالزهري عادى القدرية بشتّى الطرق، فتارة بإفتاء عبد الملك بن مروان بقتلهم[9]، وأخرى بتفسير آية من القرآن بذمّهم[10]. في رواية أخرى نجده يخرّج القدرية والجعدية والمانيّة من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

[1] راجع: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: 4/ 116-125.

[2] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 4/ 124-125.

[3] الفسوي، المعرفة والتاريخ، 2/ 806.

[4] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 42/ 227-228.

[5] ابن حبان، المجروحين: 1/ 258.

[6] ابن عبدالبر، جامع بيان العلم، 2/ 153.

[7] انظر: البلخي، كتاب المقالات: 173.

[8] البلخي وآخرون، فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة: 348.

[9] البغدادي، أصول الإيمان: 243.

[10] انظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد: 2/ 218.

[1]. كان محمد بن مسلم دائماً ينهي عن اتبّاع أصحاب الأهواء[2].

يمكن بسهولة أن نصنّف ابن شهاب الزهري من أهل الحديث الكلاسيكيين؛ فنجد الإعتقاد الجبري واضحاً في كلماته[3]، كما نجده يعرّف الإيمان بتعريف أهل الحديث ويعتقد بعدم خلق القرآن[4]؛ كما له أحاديث في اثبات الرؤية والتجسيم[5]. إنّ ابن شهاب كان يمتنع من تفسير قول رسول اللهﷺ فيقول: «اقرأوا أحاديث رسول اللهﷺ وأمرّوها على ما جاءت"[6]، هذه نقطة هامة في مدى التزامه بالنص، الذي يُعدّ من مميّزات أهل الحديث.

في الساحة الفقهية نجده كان معادياً للرأي[7]، لكن على أساس بعض الروايات نجده يُفتي بالرأي[8]. نعم، دائرة الإفتاء بالرأي وأساس افتراق مدرستي الحديث والرأي الفقهية، موضوع لا مجال هنا للحديث عنه فإنّه يتطلّب مجالاً آخر.

نتيجة لما أسلفنا عن حياة ابن شهاب الزهري، يمكن تصنيفه من أهل الحديث. كان الزهري في مجال الحديث ذا تأثير مهم، من جهة كميّة الأحاديث المروية عنه، وأثره على ترتيب الإسناد؛ فذلك يمكن ملاحظته بوضوح عند الرجوع إلى الأسانيد في الأحاديث عامة. هذا

[1] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 9/ 176.

[2] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 389-390.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: 8/ 236.

[4] انظر: الشيباني، سيرة الإمام أحمد بن حنبل: 70; الملطي، التنبيه والرد: 112.

[5] انظر: الدارمي، الرد على الجهمية: 101 و 103-104.

[6] المروزي، تعظيم قدر الصلاة: 1/ 494.

[7] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 625 و 626.

[8] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 634.

التأثير كان بجانب اختلاطه المفرط في شؤون الحكومة والخلافة في العصر الأموي، كذلك في انحرافه عن أهل البيت ﷺ؛ لا نتمكّن من تأكيد مدى تأثير القوة السياسية على أحاديث التي رواها الزهري، لكن تمكنّا -ولو بشكل مختصر- من عرض نماذج من أثر السياسة على كتمان بعض الأحاديث على الأقل.

محمد بن أبي حفصة(ت حوالي 150هـ):

هو محمد بن أبي حفصة المدني، نزيل البصرة؛ اسم أبيه ميسرة فسُمّي بـ«محمد بن ميسرة» في بعض المصادر[1]، توفيّ في حدود عام 150هـ[2]. روى عن الزهري، قتادة بن دعامة(ت100هـ) وعمرو بن دينار المكي(ت126هـ)؛ وروى عنه سفيان الثوري، عبد الله بن مبارك، ابراهيم بن طهمان وآخرون. أكثر أحاديثه عن الزهري[3].

هناك أخبار كثيرة في تضعيفه ولين حديثه[4]، يبدو من بعض الروايات أنّ ذلك كان من جهة روايته الحديث؛ كان لم يحفظ الحديث فيأتي إلى الصبيان فيملوه عليه[5].

قد وثّقه البعض[6]، وقال الآخر أنّه من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم إذ كتب عنه ابن طهمان نسخة[7].

---

[1] ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري: 4/ 307.

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 7/ 59.

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام: 9/ 263-264.

[4] انظر: ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي: 43.

[5] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 7/ 509.

[6] ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات: 201.

[7] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 7/ 511.

لم يصل إلينا أيّة معلومات عن حياة محمد السياسية والإجتماعية، كما أنّه لم نعلم شيئاً عن اعتقاداته الكلامية إلّا أنّه نجد بين شيوخه بعض القدريين كقتادة[1]، أو بعض الذين رُمي بالقدر كعمرو بن دينار[2]. كذلك لم نتمكن من كشف شيء يرتبط باعتقاده الكلامي في الروايات المروية عنه، فلم نجد علاقة بينه وبين أهل البيت عليهم السلام، ولم نجد أيّة رواية منه في المصادر الشيعية.

مَعمَر بن راشد(ت153هـ):

هو مَعمَر بن راشد، الحدّاني مولى لأزد، أبو عروة البصري[3] وقيل من أهل الكوفة[4]. قيل أنّه وُلد عام 93هـ[5] في البصرة وتُوُفيّ عام 153هـ في صنعاء[6]، وقيل غير ذلك في عام وفاته[7]. أقبل على طلب العلم في عام موت الحسن البصري(ت110هـ)[8]، وفي السن الرابع عشرة من عمره جالس قتادة بن دعامة(ت 118هـ) وسمع منه ثلاث سنين[9]. كان معمر تاجراً يتّجر لمولاه فذهب إلى الشام، هناك قد اتّصل بابن شهاب

[1] ابن قتيبة، المعارف: 625.

[2] البلخي وآخرون، فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة: 349.

[3] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 6/ 72.

[4] ابن النديم، الفهرست: 138.

[5] الجندي، السلوك: 123.

[6] خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط: 280.

[7] قدر رُوي وفاة معمر بين عامي 152-155هـ. انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 419-422.

[8] البخاري، التاريخ الكبير: 7/ 378.

[9] البخاري، التاريخ الكبير: 7/ 378.

الزهري(ت124هـ) فروى عنه[1]. كان الزهري يملي عليه حيث لم يسأله أحد عن الحديث[2]، فأخذ الحديث عن الزهري عرضاً[3]. كان مدى تأثّره بابن شهاب إلى حدّ أنّه كان يُسمّى بـ»معمر الزهري»[4]؛ هذا الأمر ظاهر في كتابه الجامع حيث قد روى فيه عن ابن شهاب 297 حديثاً. يبدو أنّه بقي في الشام بعد وفاة الزهري، إذ حضر إخراج كتبه من خزانة الأمويين بعد مقتل الوليد بن يزيد (حكم 125-126هـ) عام 126هـ[5].

قد روى معمر بن راشد، إضافة إلى الزهري وقتادة عن خلق منهم: أبو اسحاق السَّبيعي، أيوب السختياني، عمرو بن دينار، عبد الله بن طاووس وهمام بن منبه. وقد روى عنه من شيوخه أيوب، أبو اسحاق وعمرو بن دينار، كما روى عنه خلق منهم سفيان الثوري، شعبة بن الحجاج، ابن جريج، هشام الدستوائي، سفيان بن عيينة، وأهمّ تلميذ له عبد الرزاق الصنعاني[6].

لم يبقَ طويلاً في البصرة بعد رجوعه من الشام فرحل إلى اليمن، فكان أوّل من يرحل إليها طلباً للحديث[7]؛ روى هناك عن همام بن منبه الصحيفة[8]، رواها في فترة انتقال الحكم من بني أمية إلى العباسيين التي

[1] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 393.

[2] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 399-400.

[3] ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير-السفر الثالث: 1/ 271 و 325.

[4] أحمد بن حنبل، سؤالات الأثرم: 45.

[5] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 400.

[6] المصدر: 59/ 390-391.

[7] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 409.

[8] انظر: همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه: 25-27.

كانت تُدعى بـ»أيّام السودان»[1] لخروج الرايات السود لنصرة العباسيين. بقي في اليمن أكثر من 20 سنة فتزوّج هناك[2]؛ إنّ معمراً لاقى إقبالاً كبيراً من اليمنيين[3]. بقي في اليمن إلى أن تُوفيّ ودُفن في صنعاء. يظهر من بعض الروايات أنّ معمراً قد انقطع عن مسقط رأسه البصرة، وفُقد خبره[4]؛ هذا يظهر من سؤال ابن عيينة عبدَالرزاق عن مصير معمر[5].

كان لمعمر علاقة طيبة بأستاذه البصري أيوب السختياني، حيث كان يزامله في بعض أسفاره[6] ويُرجع إليه في الفتيا[7]؛ فقد شيّعه أيوب حين أراد الرحيل إلى اليمن وجعل له سفرة[8]. أصبحت لمعمر مكانة علمية رفيعة، فقد رحل إليه البعض للرواية عنه، منهم: سفيان الثوري، سفيان بن عيينة، عبد الله بن مبارك وآخرون[9]. اجتمع إسناد المدينة، مكة، البصرة والكوفة لمعمر فأصبح من أهم الرواة البصريين[10]. كان ابن جريج -تلميذه- يجلّه ويكرمه ويدعوا الناس إلى السماع منه والإنتفاع من علمه[11]. يبدو من بعض الروايات أنّ سفيان الثوري فضّله على

[1] المزي، تهذيب الكمال: 30/ 299.

[2] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 408-409.

[3] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 408.

[4] انظر: الطبري الصنعاني، تاريخ صنعاء: 182-183.

[5] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 6/ 72.

[6] المصدر: 6/ 72.

[7] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 404.

[8] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 6/ 72.

[9] العجلي الكوفي، معرفة الثقات: 2/ 290.

[10] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 401.

[11] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 405-407.

الزهـري[1]. كان ابـن راشـد مـن ضمـن أوّل مـن صنّـف الحديـث وبوّبـه[2]، كما كان لـه كتـاب الجامـع في السـير والسـنن أقـدم مـن الموطـأ[3].

مـع أنّـه اتّفـق الجميـع عـلى وثاقتـه[4]، إلاّ أنّـه عوتـب في روايـة التفسـير عـن قتـادة[5]. لم يقتـصر هـذا العتـاب عـلى ذلـك فحسـب، بـل سرى إلى مـا رواه معمـر في البـصرة[6] -قبـل رحيلـه إلى اليمـن- ومـا رواه مـن أهـل العـراق إلاّ مـا عـن الزهـري وابـن طـاووس[7]؛ هـذا يعنـي أنّ وثاقتـه منحـصرة فيـما رواه عـن شـيخين مـن مشـايخه. كانـت وثاقتـه في الزهـري ناشـئة عـن أخـذه الحديـث عنـه عرضـاً، حيـث كان ابـن مبـارك يقدّمـه عـلى الآخريـن بهـذا السـبب[8].

لم تكـن لدينـا أيّـة معلومـات عـن حيـاة معمـر السياسـية، إلاّ أنّـه -كـما تقـدّم- في فـترة قيـام العباسـيين رحـل إلى اليمـن، فـلا يُعلـم أنّ ذلـك هـل كان بسـبب الإنعـزال عـن سـاحة المعـارك السياسـية، أو كانـت النيّـة فيـه طلـب العلـم صافيـة؟ لم يـر بأسـاً بالصـلاة خلـف الـوالي العبـاسي عـلى صنعـاء معـن بـن زائـدة، فقـد أجـاب عـن الإعـتراض عـلى ذلـك بأنّـه يفضّـل الصـلاة جماعـةً مـن الخـوض بالسياسـة. مـن هـذا المنطلـق إنّـه كان لا يـرى السـيف

[1] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 404.

[2] ابن المديني، العلل: 39.

[3] الجندي، السلوك: 123.

[4] انظر: المزي، تهذيب الكمال: 28/ 307-310.

[5] انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 414.

[6] الرازي، الجرح والتعديل: 8/ 257.

[7] ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير-السفر الثالث: 1/ 324.

[8] العجلي الكوفي، معرفة الثقات: 2/ 290.

على أهل القبلة، فكان ملازماً السنة[1]. مع ذلك، حين بعث الوالي إليه بهدية نقدية ردّها وكتم أمرها[2].

ذُكر معمر من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[3]، فيوجد بعض الروايات عنه عن أبي جعفر عليه السلام في المصادر الشيعية[4]؛ لكن لم يكن اسم الصادق عليه السلام من ضمن شيوخه، كما لم يكن حديث عنه في المصادر السنية، إلا ما رواه البيهقي في السنن فيه ما شهد معمر موقفاً لأيوب السختياني مع الإمام الصادق عليه السلام[5]. يوجد بعض الروايات عنه من طرق غير شيعية في المصادر الحديثية الشيعية[6]. هناك أيضاً بعض الروايات عن معمر عن أبان بن أبي عياش(ت حدود 140هـ) عن سُليم بن قيس[7]؛ كما قد ذكر آغا بزرك الطهراني أنّ في صدر بعض النسخ من كتاب سليم يوجد رواية معمر عن أبان عن سُليم[8].

ربما ومن هذا المنطلق، للعلاقة التي كانت بينه و بين أبان، رُمي معمر بالتشيع تارة[9]، وبالغلو فيه أخرى[10]، نجد في بعض الروايات عن

[1] انظر: الجندي، السلوك: 123-124.

[2] الذهبي، تذكرة الحفاظ: 1/ 191.

[3] الطوسي، رجال الطوسي: 307.

[4] نموذجاً لذلك، انظر: الصدوق، الأمالي: 218.

[5] البيهقي، السنن الكبرى: 5/ 125. ما تجب الإشارة إليه في هذا الحديث، أنّه يخالف كثيراً من المباني الإعتقادية والفقهية والثوابت التاريخية؛ فذلك إضافة إلى تفرد البيهقي بنقله، يزيده ضعفاً.

[6] نموذجاً لذلك، انظر: الكليني، الكافي: 2/ 130 و 137.

[7] نموذجا لذلك، انظر: النعماني، الغيبة: 68 و 74 و 81 و 82.

[8] آقا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: 2/ 154.

[9] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 418.

[10] الدار قطني، المؤتلف والمختلف: 1/ 471.

تخطئة روايات معمر الكوفية، أنّه لم يعمل شيئاً في حديث الأعمش(ت 147هـ)[1]؛ هذا الأمر يبدو له ربط باتهامه بالتشيع إذ كان في الأعمش بعض الميل إليه[2]. يمُكن أنّ هذه العلاقات بينه وبين بعض رجال الشيعة قد نشأت قبل رحلته إلى اليمن، حيث ميله إلى التشيع قُيّد في بعض الروايات عند حضوره في الكوفة[3]. كما من المحتمل أنّ أيوب السختياني فعل بمعمر كما فعل بسفيان الثوري، إذ كان له ميل للتشيع فأرجعه أيوب[4]. ربما من هذه الجهة نجد تخطئة الأحاديث التي حدّث بها معمر في البصرة، قبل رحلته إلى اليمن.

في النهاية ونظراً إلى قلة المعلومات عن حياة معمر بن راشد الكلامية والسياسية، لم نتمكن من تعيين اتجاهه السياسي والكلامي. كان له في أوان شبابه ميل للتشيع، لكن بعد ذلك انخفق ذلك ولم يظهر لا في رواياته ولا في توثيقات الواردة له.

يونس بن زيد الأيلي(ت159هـ): هو يونس بن يزيد ابن أبي النجاد الأيلي[5]، نُسب إلى موالي بني أمية[6] وقيل مولى معاوية بن أبي سفيان[7]. تُوفيّ في مصر عام 159هـ، وقيل غير ذلك[8]. روى عن الزهري، نافع مولى ابن عمر، هشام بن عروة بن الزبير وعكرمة مولى ابن عباس

[1] ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير-السفر الثالث: 1/ 324.

[2] انظر: العجلي الكوفي، معرفة الثقات: 1/ 432.

[3] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 59/ 418.

[4] انظر: الطبري، تاريخ الأمم والملوك: 11/ 657.

[5] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 74/ 302-303.

[6] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 74/ 303.

[7] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 74/ 303.

[8] انظر: البخاري، التاريخ الصغير: 2/ 133.

وغيرهم؛ وروى عنه الليث بن سعد، عبد الله بن مبارك، عبد الله بن وهب ووكيع بن الجراح وآخرون[1]. في هذا البين كان أكثر تأثّر يونس من الزهري، إذ صحبه اكثر من 12 سنة[2]. كان الزهري إذا قدم أيلة نزل بيت يونس وإذا سار إلى المدينة رافقه[3]. سمع من الزهري شاهداً املاءه على السلطان[4]، فكتب كلّ شيء واحتفظ بالسند في كتبه[5].

لم يكن يونس بن يزيد ممدوحاً في حفظه أو فطانته بالحديث. هناك تصريحات عديدة بأنّه لم يكن عارفاً للحديث، فكثير ما يُشتبه عليه الحديث في كتبه[6] فكان كثير الخطأ عن الزهري[7]؛ لم يُقتصر ذلك على كتبه بل طُعن كذلك في حفظه[8]. بعضهم قد تركوا حديثه[9]، أو لم يأخذوا كتابه منه مباشرة بل عن طريق غيره[10]. مع هذا، قد اتفقوا على وثاقته[11]؛

ويبدو أنّ ذلك كان نظراً إلى كتبه لا إلى حفظه[12].

[1] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 74/ 302.

[2] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 74/ 302.

[3] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 74/ 304.

[4] ابن معين، سؤالات ابن الجنيد: 307.

[5] الرازي، الجرح والتعديل: 9/ 248.

[6] الرازي، الجرح والتعديل: 9/ 248.

[7] أبو زرعة، الفوائد المعللة: 242.

[8] العجلي الكوفي، معرفة الثقات: 2/ 379.

[9] أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: 2/ 513.

[10] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 74/ 303.

[11] انظر: المزي، تهذيب الكمال: 32/ 553-557.

[12] انظر: الهاشمي، «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية؛ مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي»: 2/ 485.

هنـاك بعـض الروايـات عـن مكانـة يونـس العلميـة في أيلـة[1]. لم تكـن لدينـا أيّـة معلومـات عـن حيـاة يونـس الإجتماعيـة والسياسـية، إلاّ مـا مـضى مـن شـهادته امـلاء الزهـري للسـلطان -وربمـا ذلـك لم يعطنـا معلومـة عـن اتجاهـه السـياسي-. نتمكّـن مـن المراجعـة إلى الأحاديـث المرويـة عـن يونس بـن يزيـد الأيـلي، أن نعـرف بعـض الجوانـب عـن رؤيتـه الكلاميـة؛ نجـد في هـذه الأحاديـث بعـض الـدلالات عـلى اعتقـاد الجـبر[2] والتجسـيم[3]. لم نجـد أيّـة علاقـة بـين يونـس وأهـل البيـت عليهم السلام، بـل وكذلـك لم نجـد مدحـاً مرويـاً عنـه فيهـم عليهم السلام؛ عـلى سـبيل المثـال في فضائـل الصحابـة لأحمـد بـن حنبل(ت241هـ)، نجـد روايـات عـن يونـس في فضائـل عمـر بـن الخطـاب[4] وعثـمان بـن عفـان[5]، وفي المقابـل لا نجـد أي حديـث في فضائـل عـلي بـن أبي طالـب عليه السلام. هـذا الأمـر، وإن لم نتمكّـن مـن التمسـك بـه علميـاً، يعطينـا صـورة عـن الأجـواء الفكريـة لـدى يونـس بـن يزيـد.

مالك بن أنس(ت179هـ):

هـو مالـك بـن أنـس بـن مالـك بـن أبي عامـر بـن عمـرو بـن الحـارث بـن غيـمان بـن خُثَيـل بـن عمـرو بـن الحـارث وهـو ذو أصبـح بـن حميـر، وعِـداده في بنـي تيـم بـن مـرة مـن قريـش[6]. قـد حالـف جـدّه مالـك بـن أبي عامـر مـع عبـد الرحمـن بـن عثمان(ت73هـ)[7]، أو عثـمان بـن عبيـد اللـه بـن

[1] الرازي، الجرح والتعديل: 9/ 248.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: عبد الله بن وهب، القدر: 53-56 و 99 و 113 و 137.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: عبد الله ابن المبارك، الزهد والرقائق: 1/ 418 و 2/ 80.

[4] أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: 1/ 254 و 276 و 350.

[5] المصدر: 1/ 464.

[6] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 465.

[7] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 47.

عثمان التيمي[1]؛ في رواية أخرى كان سبب تحالفه مع بني تيم زواجه منهم[2]. كان مالك بن أبي عامر، جدّ مالك بن أنس من حملة جثّة عثمان بن عفان إلى حشّ كوكب فحضر دفنه[3]، وقد روى عن عمر، عثمان، طلحة بن عبيد الله وأبي هريرة[4]. كان أبوه أنس بن مالك له رواية، لا يُعلم منه إلا أنّه روى حديثاً عن أبيه[5].

وُلد مالك عام 93هـ[6] وقيل 95هـ[7]، بعد أن حُمل به ثلاث سنين[8]؛ تُوفي في عام 179هـ في المدينة[9]. كان مالك في صباه يهوى الغناء[10] واللعب بالحمام[11]، لكنّه أقبل على طلب العلم في حوالي عام 110هـ[12] في عُمرٍ بين 15 إلى 17 سنة؛ وقد جلس للفتيا وله 21هـ سنة[13] أي في حوالي عام 114-116هـ.

---

[1] ابن حبان، الثقات: 7/ 459.

[2] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 483.

[3] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 3/ 58.

[4] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 47.

[5] البخاري، التاريخ الكبير: 2/ 30.

[6] الذهبي، تاريخ الإسلام: 11/ 318.

[7] ابن حبان، الثقات: 7/ 459.

[8] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 465.

[9] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 496.

[10] أبوالفرج الإصفهاني، الأغاني: 2/ 486 و 4/ 409.

[11] القاضي عياض، ترتيب المدارك: 1/ 115 و 131.

[12] الذهبي، تاريخ الإسلام: 11/ 318.

[13] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 8/ 55.

وثاقة مالك أمر متّفق عليه[1]. كان له نحو 1000 حديث[2]، قد أخذها عن 900 شيخ: 300 من التابعين و 600 من تابعي التابعين[3]؛ روى عن 95 شيخ له في الموطأ[4]. من شيوخه نافع مولى ابن عمر(ت117هـ)، عامر بن عبد الله بن الزبير(ت121هـ)، ابن شهاب الزهري(ت124هـ) والإمام جعفر الصادق عليه السلام(ت148هـ)[5]؛ يبدو أنّه تأثّر بإبن شهاب ونافع اكثر من سائر شيوخه إذ روى في الموطأ عن الأول 100 حديث وعن الثاني 86 حديث مسنداً[6]. عدد الرواة عن مالك 983 شخص[7] وقيل أكثر من 1300 راوٍ[8]؛ من بينهم بعض شيوخه كابن شهاب، الأوزاعي(ت157)، سفيان الثوري(ت161هـ)[9]. قد روى عنه من أئمة المذاهب مضافاً إلى الأوزاعي والثوري، أبو حنيفة(ت150هـ) والشافعي(ت204هـ)؛ كما روى عنه من الخلفاء: المنصور(حكم137-158هـ)، المهدي(حكم158-169هـ)، الهادي(حكم 169-170هـ)، الرشيد(حكم170-193هـ)، الأمين(حكم193-198هـ) والمأمون(حكم198-218هـ)[10]. كذلك روى عنه من كبار مصنفي الحديث: عبد الله بن مبارك(ت181هـ)، عبد الله بن وهب(ت197هـ)،

[1] انظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب: 10/ 6-8.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام: 11/ 319.

[3] النووي، تهذيب الأسماء: 304.

[4] السيوطي، تزيين الممالك: 98-104.

[5] العسقلاني، تهذيب التهذيب: 10/ 5.

[6] السيوطي، تزيين الممالك: 98.

[7] المصدر: 40-80.

[8] المصدر: 80-81.

[9] العسقلاني، تهذيب التهذيب: 10/ 6.

[10] السيوطي، تزيين الممالك: 81.

سعيد بن منصور(227هـ) وهشام بن عمار(ت245هـ)[1].

بالنظر إلى عدد الرواة عن مالك، يُمكن فهم مدى أثره على الحديث؛ يزداد مدى ذلك حين نجد أنّه كان أوّل من انتقى الرجال، وأعرض عمّن ليس بثقة -في نظره-[2]. كان ذلك إلى حدّ أنّه رُوي عن ابن عُيينة(ت198هـ) أنّهم كانوا يتركون مَن تركه مالك، ويروون عمّن روى عنه[3]. لم يكن انتقاء مالك منحصراً بالرواة، بل كان ينتقي الأحاديث أيضاً ويروي ما يرجوا منه البركة؛ كان عنده من أحاديث ابن شهاب حجمه كحجم أكبر كتبه، لم يرويه قط[4]. كذلك كان لديه بعض الأحاديث لم يروه إلى موته أبداً[5].

كان الإقبال كثيراً على مجلس مالك، كان مجلسه أكبر من مجلس ربيعة الرأي(ت136هـ) الذي كان شيخه[6]. كان الناس تزدحم على بابه حتى يقتتلوا من الزحام؛ لم يتكلّم أحد في مجلسه بل يشير برأسه إن فَهم. عند السؤال كان يجيب بلا ونعم، فيُقبَل كلّ ما قال ولا يُسأل: من أين قلتَ هذا؟ هكذا كانت علاقة السلاطين معه أيضاً[7].

كان أول دور سياسي واجتماعي بارز لمالك بن أنس في حوالي عام 144هـ، أثناء ثورة محمد النفس الزكيّة(ت145هـ). كان قبل ذلك حُبس عبد الله بن الحسن(ت145هـ) وبيع متاعه وجُعل في بيت المال، فقد

[1] العسقلاني، تهذيب التهذيب: 10/ 6.

[2] ابن حبان، الثقات: 7/ 459.

[3] العسقلاني، تهذيب التهذيب: 10/ 9.

[4] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 8/ 62.

[5] أبونعيم الأصبهاني، حلية الأولياء: 6/ 321.

[6] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 8/ 77.

[7] الذهبي، تاريخ الإسلام: 11/ 322.

أخـذ مالـك رزقـه مـن ذلـك المـال بعينـه اختيـاراً منـه[1]. في هـذا الأوان، أُرسـل مالـك مـع محمـد بـن عمـران(ت؟) إلى عبـد اللـه في السـجن كي يطلبـا منـه تسـليم ابنـه المختفـي، لكنّهـما واجهـا مخالفتـه[2].

في أوان ثـورة محمـد، اسـتفتى النـاس مالـكاً عـن الخـروج في الثـورة فأفتـى لهـم أنّ بيعتهـم كان مكرهـاً وليـس عـلى المكـره يمـين؛ إثـر هـذه الفتـوى أقبـل النـاس عـلى محمـد ولم يتخلّـف عنـه إلا القليـل[3]. مـع أنّ مالـكاً قـد أفتـى بالخـروج في ثـورة النفـس الزكيـة، لكنّـه جلـس في بيتـه[4]. عنـد هجـوم الجيـش العبـاسي إلى المدينـة، تفـرّق النـاس عـن محمـد وفي النهايـة قُتـل عنـد أحجـار الزيـت في مركـز المدينـة[5].

فتـوى مالـك بجـواز الخـروج عـلى الخليفـة لم تبـق دون عقـاب، فلذلـك ضُرب عـلى العيـان. هنـاك روايـات عـلى أنّ جعفـر بـن سـليمان العباسي(ت174هـ) حـين وُلي المدينـة في عـام 147هـ، أمـر بمالـك بـن أنس وضربـه بالسـياط[6]؛ اختلفـت الروايـات عـن دليـل ضرب مالـك: بعضهـا تـرى ذلـك لرأيـه بعـدم مشروعيـة بيعـة النـاس مـع المنصـور[7]، وأخـرى لقولـه بعـدم صحـة يمـين المكـره[8]، وقِسـمٌ لروايتـه حديثـاً يـدلّ عـلى عـدم صحـة

[1] البلاذري، أنساب الأشراف: 3/ 88.

[2] الطبري، تاريخ الأمم والملوك: 7/ 539.

[3] أبوالفرج الإصفهاني، مقاتل الطالبيين: 249.

[4] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 468.

[5] المقريزي، إمتاع الأسماع: 12/ 377.

[6] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 131.

[7] ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 2/ 200.

[8] ابن حبان، الثقات: 7/ 460.

طلاق المكره[1]. مع أنّ قضية ضرب مالك لم تُذكر في ترجمة جعفر بن سليمان[2]، لكن هناك شواهد تربط اجراء الحد على مالك بحوادث ثورة النفس الزكية. أولاً، كان ضرب مالك في عام 147هـ أي بعد عامي بعد مقتل محمد وفشل ثورته؛ ثانياً، بعض الروايات مصرّحة بعدم مشروعية بيعة الناس مع المنصور في نظر مالك، والأخرى نجد فيه أنّ السبب كان فتواه بعدم صحة يمين المكره الذي كان مستنداً لفتوى مالك بجواز الخروج مع النفس الزكية. كذلك يمكن كشف الصلة مع رواية حديث يدلّ على عدم صحة طلاق المكره مع جواز الثورة على الخلافة، فنجد في بعض الروايات أنّ سبب ضرب مالك كان رأي مالك بعدم مشروعية بيعة المنصور ناشئاً عن عدم صحة طلاق المكره[3].

نجد أنّ مالكاً كان على صلة طيّبة مع بعض المعارضين للحكومة العباسية، منهم يحيى بن عبد الله(ت175هـ) أخو محمد[4] ومحمد بن جعفر الصادق(ت203هـ)[5]، فكلاهما قادا ثورةً، الأوّل ضد الرشيد[6] والثاني ضد المأمون[7]، فيحيى مات بسجن الرشيد ومحمد مات في الإقامة الجبرية عند المأمون. لقد مرّ في موفق مالك مه ثورة النفس الزكية أنّه كان في بدايات حكم المنصور من صنف المعارضة للخلافة العباسية.

---

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 468.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 72/ 117-120.

[3] انظر: ابن الجوزي، المنتظم: 9/ 44.

[4] انظر: أبوالفرج الإصفهاني، مقاتل الطالبيين: 389.

[5] انظر: المصدر: 440.

[6] انظر: المصدر: 389-404.

[7] انظر: المصدر: 438-441.

انقلبت علاقة مالك بالحكومة من المعارضة إلى المودة. ربما ذلك لأنّ المنصور أبدى عدم رضاه بضرب جعفر بن سليمان مالكاً وعاتبه على ذلك[1]؛ هناك روايات دالّة على أنّ المنصور في موسم من مواسم الحج قرّب مالكاً من نفسه وأهدى له هدايا[2]. أمرت الحكومة في عام 148هـ بإعلان حقّ الفتوى لمالك بن أنس[3]. كذلك أراد الخليفة أن يأمر بكتابة آراء مالك الفقهية إلى الآفاق للإختلاف الذي كان يعيشه المجتمع آنذاك مي المسائل والأحكام[4]، من هذا المنطلق أمره أن يكتب علمه إلى المهدي الذي كان ولياً للعهد[5]. جاء المهدي إلى المدينة طالباً الكتاب من مالك فقدّم له الموطأ، أمر المهدي باستنساخه والقراءة عليه وأمر له بـ 4000 دينار و 1000 دينار لابنه[6]. هذه كانت بداية علاقة طيبة بين مالك والعباسيين، بعد أن بدأت بمعارضة وضرب وألم.

استمرّت هذه العلاقة مع المهدي أيضاً؛ كان مالك موضع مشورة الخليفة[7] فكان يوصله بهدايا[8]. نفل أهل المدينة بواسطة مالك وجعله

[1] ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 2/ 200-201. هذه الرواية لا تخلو من اشكال، إذ جاء فيها أنّ المنصور عزل جعفر بن سليمان في عام 148هـ الذي حج فيه. لكن هناك روايات بعزل جعفر في عام 150هـ أو في عهد المهدي في عام 164 أو 166هـ. انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 136 و 153.

[2] انظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 2/ 192-193 و 195-197.

[3] ابن الجوزي، المنتظم: 8/ 257.

[4] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 468.

[5] الذهبي، تاريخ الإسلام: 11/ 325.

[6] ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 2/ 203.

[7] انظر: ابن كثير، البداية والنهاية: 1/ 166 و 250/8.

[8] الذهبي، تاريخ الإسلام: 11/ 324.

ناظـراً عـلى تقسـيم الأمـوال بـين النـاس[1]. أرسـل المهـدي ولديـه الهـارون ومـوسى كي يقـرءا عليـه، فقـرءا عليـه قـراءة الصبيـان عـلى المعلـم اجـلالاً لـه[2].

لم نعلـم شـيئاً عـن مـدى علاقـة مالـك مـع الهـادي العبـاسي، إلّا مـا مـرّ بـأنّ الخليفـة العبـاسي روى عنـه. لكـن بلغـت هـذه العلاقـة في عهـد الرشـيد أعـلى ذرواتهـا؛ فقـد أراد هـارون أن يعلّـق الموطـأ في الكعبـة ويحمـل النـاس عليـه[3]. أهـدى الرشـيد 3000 دينـار لمالـك لـشراء دار وأراد أن يأخـذه معـه إلى بغـداد، لكـن رجّـح مالـك البقـاء في المدينـة[4]. كان الرشـيد عـلى مذهـب مالـك[5]، فقـد سـمع منـه الموطـأ مـع علـماء الحجـاز والشـام والعـراق واليمـن في موسـم مـن مواسـم الحـج[6]. أرسـل ولديـه الأمـين والمأمـون كي يقـرءا عـلى مالـك وكان أصـل الموطـأ بروايـة الرشـيد في خُزانـة المصريـين[7].

عـلى ضـوء بعـض الروايـات، يبـدو أن علاقـة مالـك مـع العباسـيين تدهـورت في أواخـر عمـره. قـد اعتـزل كلٌّ مـن يحيى بـن الزبير الزبـيري(ت؟) وعبـد اللـه بـن عبـد العزيـز العُمَري(ت184هـ) في عهـد المهدي العبـاسي[8]، فقـد عاتبهـما مالـك لاعتزالهـما؛ لكـن بعـد 20 عـام قـد اعتـزل مالـك نفسـه

[1] ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 2/ 204.

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 8/ 63-64.

[3] أبونعيم الأصبهاني، حلية الأولياء: 6/ 332.

[4] ابن الأثير، المختار من مناقب الأخيار: 4/ 269-270.

[5] الدباغ، معالم الإيمان: 1/ 257.

[6] ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: 2/ 206-209.

[7] السيوطي، تزيين الممالك: 95.

[8] انظر: الزبير بن بكار، جمهرة نسب قريش: 1/ 130.

ولـزم بيتـه[1]. كان مالـك قبـل ذلـك يحـضر الجمعـة والجماعـة، ويشـهد الجنائـز ويجلـس في المسـجد، لكـن تـرك ذلـك كلّـه ولـزم بيتـه إلى أن مـات؛ كان ربمـا كُلّـم في ذلـك فيقـول: ليـس كل واحـد يقـدر أن يتكلّـم بعـذره[2]. كان بعـد اعتزالـه يصـلّي في بيتـه الجمعـة والجماعـة[3]، هـذا ينجـم عـن مـدى تدهـور العلاقـات.

بالنظـر إلى المناقـب التـي تُذكـر لمالـك في حياتـه ومماتـه[4]، والتـي أكثرهـا حدثـت في الرؤيـا فتشـبه الأسـاطير، يمكـن أن نعـرف المكانـة الإجتماعيـة التـي حـاز عليهـا. كذلـك نجـده كان يلبـس ثيابـاً جيـاداً ويتعطّـر دائمـاً[5]، فينجـم ذلـك عـن سـعته في الـرزق والمـال؛ ذلـك يظهـر أيضـاً مـن تركتـه: بيـع مـا في منزلـه مـن بسـط ومنصـات ومخـاد بمـا يزيـد عـلى 500 دينـار، بقـي منـه بعـد وفاتـه 500 زوج مـن النعـال و 100 عمامـة، كذلـك تـرك مـن النـاض[6] 2627 دينـار و 1000 درهـم[7]. ليسـت لنـا معلومـات عـن منشـأ هـذه الأمـوال، لكـن نعلـم أنّ مالـكاً كان يقبـل الهدايـا[8]، كذلـك نعلـم مـا اسـلفنا عـن الهدايـا التـي كان يقبلهـا مـن الخلفـاء؛ فيمكـن ارتبـاط هـذا الوضـع المـادي الجيّـد بعلاقتـه مـع الحكومـة. هـذه العلاقـة لم تبقـى دون اعتراضـات، فنجـد بعـض معـاصري مالـك أو الذيـن كانـوا بعـده لم يرضـوا

[1] انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 684-685.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 468.

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام: 11/ 326.

[4] نموذجاً لذلك، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 466.

[5] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 465.

[6] الناض: المال إذا تحوّل نقداً بعد أن كان متاعا. ابن الأثير، النهاية: 5/ 72 «نضض».

[7] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 8/ 132-133.

[8] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 8/ 133.

بهـا وأعربـوا عـن اعتراضهـم عليهـا[1].

كان مالـك يخالـف الفقـه العراقـي[2]، فـلا يتّقـي النيـل مـن أبي حنيفة(ت150هـ)[3]. كان يبـدي مخالفتـه مـع معـالم المدرسـة العراقيـة الفقهيـة مـن الإفتـاء بالـرأي[4] والإرجـاء في الإيمـان[5]؛ مـع ذلـك، نجـد في بعـض الروايـات عـن وفاتـه أنّـه كان يبـكي لِـما أفتـاه بالـرأي[6]. كان يتوقّـف في أمـر عـلي عليه السلام وعثـمان[7]، ومـن هـذا المنطلـق يمكـن تصنيفـه ممّـن كان يقـول بالإرجـاء السـياسي. كان شـديداً عـلى القدريـة، حيـث لا يـرى الصـلاة عليهـم[8] أو يقـول بكفرهـم واسـتتابتهم وفي بعـض الروايـات حتّـى قتلهـم[9].

لقـد صُنّـف مالـك بـن أنـس مـن أصحـاب الحديـث[10]. كذلـك نتمكـن مـن العثـور عـلى معتقـدات لـه يلائـم بـل ينطبـق عـلى اعتقـادات أهـل الحديـث الكلاسـيكيين، منهـا: عـدم تأويـل مـا ورد في الكتـاب والسـنة[11]،

[1] انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 686-687.

[2] وكيع، أخبار القضاة: 654.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: عبد الله بن أحمد، السنة: 1/ 199-200.

[4] نموذجاً لذلك، انظر: أبونعيم الأصبهاني، حلية الأولياء: 6/ 326-327.

[5] نموذجاً لذلك، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 467.

[6] ابن خلكان، وفيات الأعيان: 4/ 137-138.

[7] محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والادب: 3/ 158.

[8] انظر: مالك بن أنس، المدونة: 1/ 258 و 530.

[9] انظر: المصدر: 1/ 531.

[10] انظر: النوبختي، فرق الشيعة: 7.

[11] الشهرستاني، الملل والنحل: 1/ 119.

القـول بالتشـبيه دون التأويـل[1]، اثبـات الرؤيـة والقـول بالتجسـيم[2]، الإعتقـاد بالجـبر[3] والقـول بعـدم خلـق القـرآن[4].

أمّـا عـن علاقـة مالـك بـن أنـس مـع أهـل البيـت عليهم السلام، فقـد صرّح ابـن حبان(ت354هـ) أنّـه لا يصـح أثـر عـن مالـك في مـدح عـلي بـن أبي طالـب عليه السلام[5]. مـع معاصريـه مـن الأئمـة عليهم السلام، تنحـصر علاقتـه مـع الإمـام جعفـر الصـادق عليه السلام فقـد روى عنـه في الموطـأ 14 حديثـاً؛ ونظـراً إلى وفـاة الإمـام الصـادق عليه السلام في عـام 148هـ، يمكـن تقديـر روايـة مالـك عنـه عليه السلام قبـل تشـييد علاقاتـه مـع العباسـيين. في المصـادر الشـيعية-منحصراً في آثـار الشـيخ الصدوق(ت381هـ)- نجـد ثنـاء مالـك عـلى الصـادق عليه السلام وحسـن علاقتـه معـه[6].

وفقـاً لمـا اسـلفنا، نتمكـن مـن تقسـيم حيـاة مالـك بـن أنـس إلى مرحلتـين: قبـل ثـورة محمـد النفـس الزكيـة وبعدهـا. قبـل الثـورة كان مالـك مـن المعارضـة، حيـث لم يـر مشروعيـة خلافـة المنصـور؛ لكـن بعـد ذلـك وبعـد أن لاقـى العنـف في معاملتـه، تغيّرت العلاقـات مـع العباسـيي وكتـب في كنفهـم الموطـأ، ففـي ظـلّ هـذه العلاقـات راج فقهـه وانتـشرت عقائـده. نجـد انحصـار علاقتـه مـع أهـل البيـت عليهم السلام وتحديـداً مـع الإمـام الصـادق عليه السلام في مـدة كونـه مـن جبهـة المعارضـة للخلافـة العباسـية.

---

[1] نموذجاً لذلك، انظر: الدارمي، الرد على الجهمية: 69-70.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: 1/ 530; أبو داود، مسائل الإمام أحمد؛ رواية أبي داود أبو داود: 353.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: أبونعيم الأصبهاني، حلية الأولياء: 6/ 326.

[4] نموذجاً لذلك، انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: 1/ 530.

[5] ابن حبان، المجروحين: 1/ 258.

[6] نموذجاً لذلك، انظر: الصدوق، الأمالي: 169 و 542-543.

عبد الله بن وهب(ت197هـ):

هو عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، الفهري القرشي بالولاء. كان ولاء جدّه الذي كان بربرياً[1]، لريحانة مولاة عبد الرحمن بن يزيد بن أنس الفهري[2]؛ قيل عن ابن وهب أنّه كان يعرّف نفسه بالأنصاري ويكتب الشهادة في الصكوك بذلك[3]. وُلد عبد الله عام 125هـ في مصر وتُوفيّ عام 197هـ هناك[4].

طلب العلم وعمره 17 عاماً[5]. كان السبب في طلبه العلم سؤالٌ بدى له في خلق عيسى بن مريم عليه السلام، فبنصيحة شيخٍ اتّجه إلى طلب العلم[6]. جاء إلى المدينة عام 148هـ ولزم مالكاً(ت179هـ) 20 سنة[7]. في سنّ 22 عام قد أكثر من الحديث حيث تحيّر فيه، فكان يعرض حديثه على مالك والليث بن سعد(ت175هـ)[8]. قد روى عن مالك الموطأ، فكانت روايته يزيد عن كلّ من رواه[9]. كان مالك يجلّه ويكتب له: «إلى عبد الله بن وهب مفتي أهل مصر» أو «الفقيه»، ولم يكتب بذلك إلى غيره؛ قد نعته مالك بـ«الإمام» و«الفقيه»[10]. كان ابن وهب يُعرف بأنّه

[1] البربري نسبة إلى «البربر» وهي ناحية كبيرة من بلاد المغرب. راجع: السمعاني، الأنساب: 2/ 130.

[2] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 7/ 359.

[3] القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 229.

[4] انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ: 1/ 185.

[5] الذهبي، تاريخ الإسلام: 13/ 265.

[6] ابن عبدالبر، جامع بيان العلم: 42-43.

[7] انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 230.

[8] القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 230 و 236.

[9] ابن النديم، الفهرست: 281.

[10] انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 230-231.

أعلم الناس برأي مالك واعلم أصحابه بالسنن والآثار واثبتهم فيه[1]. كان أهل المدينة إذا اختلفوا في رأي مالك، انتظروا قدوم عبد الله بن وهب فيأخذون رأيه[2].

عني ابن وهب بجمع ما رواه أهل الحجاز ومصر، وأقدم على تأليف ذلك[3]. سمع من 360 أو 370 شيخ، منهم أكثر من 20 شخص من أصحاب الزهري(ت124هـ)[4]. من شيوخه مالك بن أنس، الليث بن سعد، يونس بن يزيد الأيلي(ت159هـ)، ابن جريج(ت150هـ)، سفيان الثوري(ت164هـ) وسفيان بن عيينة(ت198هـ)؛ كذلك روى عنه الليث- وهو من شيوخه- وخلق غيره[5]. له حديث كثير، قيل أنّ له بين 30ألف و120ألف حديث[6].

مع أنّه كان سيّء الأخذ[7] أو كان يتساهل في السماع والأخذ[8]، وكذلك كان يدلّس[9]، لكنّهم اتفقوا على وثاقته[10]. هذه الأمور ناشئة عن روايات تبيّن سلوكه في أخذ الحديث؛ نجد أنّه كان يأتي بكتب

---

[1] القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 232-233.

[2] القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 231.

[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء: 9/ 233.

[4] انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 230.

[5] انظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب: 6/ 71-72.

[6] انظر: الهاشمي، «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية؛ مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي»: 3/ 897.

[7] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 2/ 183.

[8] القاضي عياض، ترتيب المدارك: 3/ 233 و 240.

[9] ابن سعد، الطبقات الكبرى: 7/ 359.

[10] انظر: المزي، تهذيب الكمال16/ 282-285.

عَرَضها غيره على سفيان بن عيينة ويستجيز لروايته[1]، أو أنّه كان ينام في مجلس ابن عيينة ثمّ يأخذ الكتب فيكتبها[2]. كان ابن وهب يتساهل في المشايخ فيروي عن الضعفاء[3]، كما أنّه روى عن ابن جريج ما لم يروِه غيره[4].

لم نعلم عن حياة عبد الله بن وهب السياسية والإجتماعية، وذلك ربما بسبب سكناه في مصر وبُعده عن مركز البلاد الإسلامية. المعلومة الوحيدة التي نعلمها هو أنّ الخليفة دعى ابن وهب إلى قضاء مصر، فجنّن نفسه فتغيّب أو لزم بيته[5]؛ هذا ينجم عن مدى مكانته العلمية في بلاد مصر.

لم نعلم من هو الخليفة الذي دعاه لتوليّ منصب القضاء. هناك رواية عن عرض القضاء له من قِبَل يحيى بن خالد البرمكي(ت190هـ)، لكنّ ابن وهب كتب إليه أنّه أخذ العلم كي يحشر مع العلماء لا مع القضاة[6]؛ يبدو أنّ ذلك كان في حوالي عام 176هـ الذي يحيى بن خالد تولّى أمور مصر[7]. لم يكن هناك اجبار أو معاقبة على امتناع عبد الله. في رواية أخرى نجد أنّ عبّاد بن محمد(ت198هـ) أمير مصر، قد دعى ابن وهب إلى توليّ القضاء؛ امتناع عبد الله من ذلك سبّب له بعض المتاعب حيث إنّ عبّاداً قد هدم دار بعض ذويه، فإثر ذلك اختفى ابن

[1] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 2/ 183.

[2] الفسوي، المعرفة والتاريخ: 2/ 183-184.

[3] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 5/ 336.

[4] العسقلاني، تهذيب التهذيب: 2/ 73.

[5] ابن الجوزي، المنتظم: 10/ 41.

[6] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 54/ 190.

[7] انظر: يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 2/ 80.

وهب[1]؛ فيبدو أنّ الروايات التي فيها التجنّن والإختفاء تشير إلى هذه القضية. كان عبّاد قد عُيّن والياً لمصر من قِبَل المأمون(حكم 198-218هـ) في عام 196هـ، في عهد حُكم الأمين(حكم 193-198هـ)[2]؛ من هذا المنطلق يُحتمل أن يكون امتناع عبد الله بن وهب عن تولّي منصب القضاء بسبب عدم مشروعية ولاية عبّاد في نظره[3].

لم نجد ارتباطاً بين عبد الله بن وهب وأهل البيت عليهم السلام. هناك حديث في بعض المصادر الشيعية عن ابن وهب عن الإمام الصادق عليه السلام[4]، لكن لا يبدو الرواي يكون ابن وهب المصري؛ إذ لم يُذكر جعفر بن محمد عليه السلام من ضمن شيوخ عبد الله بن وهب، كذلك وقت قدوم ابن وهب المدينة كان عام 148هـ وهو عام وفاة الإمام الصادق عليه السلام فيُستبعد ملاقاته معه عليه السلام والرواية عنه. يوجد روايات من طرق عامية في آثار الشيخ الصدوق(ت381هـ) عن عبد الله بن وهب المصري[5].

على أنّنا لا نعلم عن حياة ابن وهب الإجتماعية، كذلك لم نعلم كثيراً عن مواقفه الكلامية؛ لكنّنا بالمراجعة إلى الأحاديث التي رُويت عن طريقه نتمكّن من تحصيل ذلك. نجد في بعض رواياته عن مخالفته مع أهل القدر[6]، كما نتمكن من العثور على روايات تدلّنا إلى أنّ عبد الله كان من أهل الحديث فيعتقد بمعتقداتهم؛ فمن خلال ذلك نجد

---

[1] الذهبي، تاريخ الإسلام: 13/ 268.

[2] انظر: يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 2/ 153-154.

[3] هذا لأنّ المأمون قد عينّ عبّاد بن محمد طغياناً على أخيه الأمين الذي كان خليفة، كما أنّه عبّاد قد قُتل بأمر الأمين في عام 198هـ.

[4] الصدوق، من لايحضره الفقيه: 4/ 398.

[5] انظر: الصدوق، الأمالي: 66.

[6] نموذجاً لذلك، انظر: أبو داود، سنن أبي داود: 4/ 230.

أنّه كان يرى التجسيم[1] ويخالف الإرجاء في الإيمان[2]، كذلك كان يعتقد بالجبر[3] حيث إنّه ألّف كتاباً باسم القدر وما ورد في ذلك من الآثار، فالعقيدة الجبرية واضحة فيه[4].

وفقاً لما أسلفنا، وللغموض الحاكم على حياة ابن وهب الإجتماعية والسياسية، لم نتمكّن من تحديد اتجاهه السياسي. معلوماتنا تنحصر بمسلكه في رواية الأحاديث وبعض معتقداته.

تحليل الإسناد:

بالنظر إلى المعلومات المتقدمة عن حياة ابن شهاب االزهري والذين رووا عنه، يُمكن أن نخمّن وقت تحديث ابن شهاب بهذا الحديث في عصر هشام بن عبد الملك، أي بين عامي 105-125هـ. إذ كان معمر بن راشد قد روى عن الزهري في أواخر عمره، مالك بن أنس روي عنه بعد عام 108هـ، كذلك أخذ يونس بن يزيد عنه في الأيلة التي كان يتردد إليها ابن شهاب في عهد هشام.

وفقاً لما أسلفنا عن حياة الرواة الذين وقعوا ضمن الحلقات المشتركة الفرعية، الذين اغلبهم ضمن الرواة المباشرين عن الزهري، وجدنا أنّه لم يكن هناك أيّ شك في روايتهم هذه الحديث عنه[5]. لكن يجب علينا تمحيص الإسناد من أسامة بن زيد إلى الزهري. في تمحيص

[1] نموذجاً لذلك، انظر: البخاري، صحيح البخاري: 8/ 108 و 9/ 116.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: البخاري، صحيح البخاري: 7/ 104.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: البخاري، خلق أفعال العباد: 71.

[4] انظر: عبد الله بن وهب، القدر.

[5] فهنا يمكن القول أنّنا نوافق دعوى شاخت في كون الإسناد بعد الحلقة المشتركة إسناد حقيقي غير مزور.

هـذا الإسـناد سـنقدم عـلى البحـث في المصـادر الحديثيـة التـي في متنـاول أيدينـا الإسـناد مـن أسـامة إلى الزهـري. سـيكون بحثنـا جاريـاً في المصـادر القـرون الثلاثـة الأولى الهجريـة[1]. الـذي نبحـث عنـه هنـا، مـدى تنـوع الأحاديـث التـي رُويـت بإسـناد حديـث منـع إرث المسـلم مـن الكافـر الـذي فيـه إشـارة إلى كفـر أبي طالـب عليه السلام. مهـما كان التنـوع في الإسـناد أكـثر، كان الإسـناد أبعـد عـن التزويـر. في المرحلـة الثانيـة سـنقدم عـلى دراسـة حـول مـا رواه الزهـري عـن الإمـام السـجاد عليه السلام مرسـلاً، فبذلـك نبحـث عـن إسـناد الأحاديـث التـي هـي موضـوع هـذه الدراسـة في قسـميه الأول والثـاني، تاركي القسـم الثالـث، إذ بموجـب كونـه حديثـاً واحـداً فقـط نغـض انظـر عنـه.

القسـم الأول: عندمـا نبحـث عـن إسـناد أحاديـث هـذا القسـم في المصـادر الحديثيـة، نجـد الموضـوع واحـداً في كلّهـا؛ الموضـوع هـو عـدم وراثـة المسـلم مـن الكافـر. إضافـة إلى الأحاديـث التـي فيهـا اشـارة إلى نفـي ايمـان أبي طالـب عليه السلام التـي أشرنـا إليـه تفصيـلاً، هنـاك أحاديـث مختلفـة في الألفـاظ. بعضهـا فيـه مـا جـاء عـن النبـي صلى الله عليه وآله حـين سُـئل عـن مـكان نزولـه في مكـة[2]، وأخـرى مقتـصرة عـلى محـل الشـاهد وهـو «لا يـرث المسـلم مـن الكافـر»[3]. يوجـد بعـض الأحاديـث مختلفـاً في اللفـظ متحـداً في المعنـى وهـو «لا يتـوارث أهـل ملّتـين[4]» أو «لا تتـوارث الملّتـان المختلفـان[5]». هنـاك حديـث واحـد في الديـات بهـذا الإسـناد في ديـة المعاهـد، ومضمونـه أنّ

[1] لا شك أنّ البحث في المصادر الحديثية نظراً إلى الى المصادر المتاحة لنا لن تكون كاملاً، إذ هناك الكثير من المصادر إما لم تخرج إلى النور بعد وإما ليست متاحة في وقت الحالي. فإنّا نقرّ بعدم كون بحثنا في الأسانيد بحثاً شاملاً بما للكلمة من معنى.

[2] نموذجاً لذلك، انظر: الصنعاني، المصنف، 6/ 14.

[3] نموذجاً لذلك، انظر: مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، 2/ 519.

[4] ابن أبي شيبة، المصنف، 6/ 283.

[5] سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور، 1/ 84.

رسول اللهﷺ جعل دية المعاهد كدية المسلم ألف دينار[1]. فمجموع الأحاديث التي وصلنا إليه كان 51 حديثاً.

القسم الثاني: في هذا القسم من الأحاديث، نبحث عن مرويات ابن شهاب الزهري عن علي بن الحسينعليه السلام مرسلاً، إذ في أحاديث هذا القسم قد روى ابن شهاب عن سبب ترك نصيب بني هاشم من الشّعب عن السجادعليه السلام. هذا القسم يختلف عن القسم الأول في الإسناد؛ فهناك أحاديث كثيرة رواه ابن شهاب عن علي بن الحسينعليه السلام بمختلف الموضوعات، فبعضها عن حياة رسول اللهﷺ والقضايا المرتبطة بها، وأخرى عن حسن الخلق وغيره من الموضوعات[2]، يربو عددها عن 46 حديثاً. النقطة الملفتة للنظر في إسناد هذه الأحاديث، كون رواية اكثرها في أواخر عمر ابن شهاب. نجد السهم الوافر في رواية هذه الأحاديث لمالك بن أنس ومعمر بن راشد، حيث قد روى الأول 16 حديثاً والثاني 12، كلا الراويين قد رووا عن ابن شهاب في أواخر عمره. نجد في أحاديث منع إرث مسلم من الكافر كذلك، اكثر من رواها هما مالك و معمر.

إنّ دراسة الإسناد والبحث عنها في هذه الأحاديث، لم تعطنا دليلاً قويّاً ومقنعاً على وقوع الجعل والتزوير فيها؛ كما أنّنا بالنظر إلى المصنفات التي وصلت إلينا لا نتمكّن أن نجزم بذلك جزماً مبنيّاً على الأسس العلمية. لكن ومع كلّ ذلك، وبالنظر إلى وقت رواية ونشر هذه الأحاديث في فترة بين عامي 105-125هـ، أي بفاصل زمني أكثر من 10 سنوات عن وفاة الإمام السجاد، يجعل أمر رواية هذه الأحاديث مريباً. يكون الريب فيها أكثر عندما نجد أنّ بين رواة الذين لهم الدور الأهم

[1] الشيباني، الديات، 47.

[2] معمر بن راشد، جامع معمر بن راشد، 11/ 33 و 307.

في نقل هذه الأحاديث عن ابن شهاب، هم الذين رووا ذلك في أواخر عمره؛ أي في حقبة شاهدت كثيراً من تحركات الطالبيين ضد الحكومة الأموية.

النتيجة:

بعد أن عرفنا شخصية الروات الذين وقعوا في الحلقات المشتركة الأصلية والفرعية، وبعد تحليل المتن والإسناد للأحاديث السابقة، نتمكّن من تقديم بعض النتائج، معترفين بأنّ ما مرّ لم يوضّح لنا صورة واضحة بعد.

ممّا يمكن أن نشاهد في متن الأحاديث، هو إضافة قيد توضيحي يغيّر مسار الإستفادة من حكمٍ شرعي. حين نجد إضافة فقرة مشيرة إلى عدم إيمان أبي طالب عليه السلام في مسألة إرث المسلم من الكافر، يكون التساؤل عن النيات الكامنة وراء ذلك طبيعياً. وجدنا أنّ هذا القيد قد أُضيف من قِبَل ابن شهاب الزهري، الذي هو بمنزلة القطب في رحى أسانيد هذه الأحاديث. بالنظر إلى تحليل إسناد الأحاديث بنوعيها الأول والثاني، نجد التنوع الموضوعي في النوع الأول معدوماً وفي النوع الثاني مشكوكاً. الشك في التنوع الموضوعي في النوع الثاني ناشئ عن الفاصل الزمني بين وفاة الإمام السجاد عليه السلام ووقت رواية الحديث من قِبَل الزهري إلى تلامذته، في وقت قد شهدت البلاد الإسلامية ثورات من قِبَل الطالبيين منهم زيد بن علي(ت 122هـ).

كلّ هذه الشكوك تتزايد حين نعرف أنّ معظم المؤثّرين في انتشار هذا الحديث بنوعيه، كان لهم صلة طيبة مع الجهة الحاكمة، سواء كان الحاكم أموياً أم عباسياً. الوجه المشترك في كلا الجهتين السعي نحو كبت الثورات المقامة من قِبَل الطالبيين. تزداد هذه الشكوك حين نرى

كيفية تعامل ألمع اسم في أسانيد هذه الأحاديث، مع الأمويين؛ نجد ابن شهاب الزهري في سجلّ التاريخ جندياً لبني أمية تارة، وأخرى مستشاراً في كتم الأحاديث.

لا شكّ أنّ الجزم بتزوير هذا الحديث أمر بعيد المنال، بل غير ممكن وفقاً للمعايير العلمية، لكن بالنظر إلى مجموع الشواهد والقرائن التي مرّت الإشارة إليها في طيّات البحث، يحقّ لنا الشك في صحة ذلك. هذه الشكوك تزداد قرباً إلى وادي اليقين حين تكتمل صورة عامة من رواة الأحاديث النافية لإيمان أبي طالب عليه السلام والأجواء السياسية والفكرية التي عاشوها؛ فحينئذ، وإن كان مسألة إيمان أبي طالب عليه السلام مدخلاً إلى الخوض في كيفية نشأة الحديث السني، لكن سيوضّح لنا مدى تأثير الأهداف السياسية والكلامية على الأحاديث.

المصادر:

1. آقا بزرك الطهراني. الذريعة إلى تصانيف الشيعة. 26 ج. ط ٣. لبنان-بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٣.
2. آقايى، سيدعلى. «پديده ى حلقه ى مشترک در سندهاى روايات: تبيين و تحليل.» مطالعات تاريخ اسلام ، ج 7، ش 2 (١٣٨٩)، ص 25-52.
3. أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد. البصائر والذخائر. 10 ج. لبنان-بيروت: دار صادر، ١٤١٩.
4. أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. 4 ج. لبنان-بيروت: المكتبة العصرية، بلا تا.
5. مسائل الإمام أحمد؛ رواية أبي داود السجستاني. 1 ج. ط ١. مصر: مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٩.
6. أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو. تاريخ أبي زرعة الدمشقي. 1 ج. سوريا-دمشق: مجمع اللغة العربية، بلا تا.
7. الفوائد المعللة؛ الجزء الأول والثاني من حديثه. 1 ج. ط ١. الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، ٢٠٠٣.
8. أبو مخرمة، الطيب بن عبد الله. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر. 6 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار المنهاج، ١٤٢٨.
9. أبوالفرج الإصفهاني، علي بن حسين. الأغاني. 25 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥.
10. مقاتل الطالبيين. 1 ج. ط ٣. لبنان-بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٩.
11. أبونعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. معرفة الصحابة. 5 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤٢٢.
12. حلية الأولياء و طبقات الأصفياء. 11 ج. ط ١. مصر-القاهرة: دار أم القرى، بى‌تا.
13. أحمد بن حنبل. فضائل الصحابة. 2 ج. ط ١. لبنان-بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣.
14. من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال. 1 ج. ط ١. السعودية-الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٩.
15. مسند أحمد. 45 ج. ط ١. لبنان-بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١.
16. العلل ومعرفة الرجال. 3 ج. ط ٢. السعودية- الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢.
17. سؤالات الأثرم (من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا

عبـد اللـه أحمـد بـن محمـد بـن حنبـل). 1 ج. لبنان-بـيروت: دار البشـائر الإسـلامية، ٢٠٠٤.

18. ابـن أبي الحديـد، عبدالحميـد بـن هبـة اللـه. شرح نهـج البلاغـة. 10 ج. ط ١. إيـران-قـم: مكتبـة آية اللـه المرعـشي النجفـي، ١٤٠٤.
19. ابـن أبي حاتـم، عبـد الرحمـن بـن محمـد. العلـل. 7 ج. بـلا مـك: مطابـع الحميـضي، ٢٠٠٦.
20. ابـن أبي خيثمـة، أحمـد. التاريـخ الكبـير؛ المعـروف بتاريـخ ابـن أبي خيثمة-السـفر الثالـث. 4 ج. ط ١. مصر-القاهـرة: الفـاروق الحديثـة، ٢٠٠٦.
21. التاريـخ الكبـير؛ المعـروف بتاريـخ ابـن أبي خيثمة-السـفر الثـاني. 2 ج. ط ١. مـصر-القاهـرة: الفاروق الحديثـة، ٢٠٠٦.
22. ابـن أبي شـيبة، عبـد اللـه. المصنـف في الأحاديـث والآثـار. 7 ج. ط ١. السـعودية-الريـاض: مكتبـة الرشـيد، ١٤٠٩.
23. مسند ابن أبي شيبة. 2 ج. ط ١. السعودية- الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧.
24. ابن أعثم الكوفي، أحمد. الفتوح. 9 ج. ط ١. لبنان - بيروت: دار الأضواء، ١٤١١.
25. ابـن الأثـير، عـلي بـن محمـد. الكامـل في التاريـخ. 13 ج. لبنان-بـيروت: دار صـادر، ١٣٨٥.
26. أسد الغابة في معرفة الصحابة. 6 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩.
27. اللباب في تهذيب الأنساب. 3 ج. ط ٣. لبنان-بيروت: دار صادر، ١٤١٤.
28. ابـن الأثـير، مبـارك بـن محمـد. النهايـة في غريـب الحديـث والأثـر. 5 ج. ط ٤. ايـران- قـم: اسـماعيليان، ١٣٦٧.
29. المختـار مـن مناقـب الأخيـار. 6 ج. ط ١. الإمارات-العـين: مركـز زايـد للـتراث و التاريـخ، ١٤٢٤.
30. ابـن الجـوزي، عبـد الرحمـن بـن عـلي. الضعفـاء والمتروكـون. 3 ج. لبنان-بـيروت: دار الكتـب العلميـة، ١٤٠٦.
31. المنتظـم في تاريـخ الأمـم والملـوك. 19 ج. ط ١. لبنان-بـيروت: دار الكتـب العلميـة، ١٤١٢.
32. شـذور العقـود في تاريـخ العهـود. 1 ج. بـلا مـك: مركـز نجيبويـه للمخطوطـات و خدمـة الـتراث، ١٤٢٨.
33. ابـن الجـوزي، عبدالرحمـن بـن عـلي. صفـة الصفـوة. 4 ج. ط ٣. لبنان-بـيروت: دار الكتـب العلميـة، منشـورات محمـد عـلي بيضـون، ١٤٢٣.
34. ابـن العـماد، عبـد الحـي بـن أحمـد. شـذرات الذهـب في أخبـار مـن ذهـب. 11 ج.

ط ١. سوريا-دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦.

35. ابن الفراء، محمد بن الحسين. الأحكام السلطانية. 1 ج. لبنان-بيروت: دار الفكر، ١٤١٤.

36. ابن الكلبي، هشام بن محمد. جمهرة النسب. 1 ج. ط ١. بلا مك: عالم الكتب، ١٤٠٧.

37. ابن المبارك، عبد الله. الزهد والرقائق. 1 ج. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، بلا تا.

38. مسند الإمام عبد الله بن المبارك. 1 ج. ط ١. السعودية- الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٧.

39. ابن المديني، علي بن عبد الله. العلل. 1 ج. ط ٢. لبنان-بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠.

40. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة. 1 ج. ط ١. السعودية- الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤.

41. ابن النديم، محمد بن اسحاق. الفهرست. 1 ج. ط ١. لبنان - بيروت: دار المعرفة، بلا تا.

42. ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي. الثقات. 9 ج. ط ١. الهند-حيدر آباد: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٩٣.

43. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. 3 ج. ط ١. سوريا-حلب: دار الوعي، ١٣٩٦.

44. ابن حبان، محمد. تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار. 1 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤٠٨.

45. ابن حبيب، محمد. المحبر. 1 ج. ط ١. لبنان - بيروت: دار الآفاق الجديدة، بلا تا.

46. ابن حزم، علي بن أحمد. جمهرة أنساب العرب. 1 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.

47. ابن حمدون، محمد بن الحسن. التذكرة الحمدونية. 10 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار صادر، ١٤١٧.

48. ابن حيون، نعمان بن محمد. دعائم الإسلام. 2 ج. ط ٢. ايران- قم: موسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ١٣٨٥.

49. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ و الخبر فى تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر). 8 ج. ط ٢.

لبنان-بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨.

50. ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. 8 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الفكر، بلا تا.

51. ابن داود، حسن بن علي. الرجال. 1 ج. ط ١. ايران-طهران: جامعة طهران، ١٣٤٢.

52. ابن راهويه، اسحاق بن ابراهيم. مسند اسحاق بن راهويه. 5 ج. ط ١. السعودية-المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ١٩٩١.

53. ابن زنجويه، حميد بن مخلد. الأموال. 3 ج. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦.

54. ابن سعد، محمد. الطبقات الكبرى. 9 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠.

55. الطبقات الكبرى(الطبقة الخامسة من الصحابة). 2 ج. ط ١. السعودية- الطائف: مكتبة الصديق، بى تا.

56. ابن شاهين. تاريخ أسماء الثقات. 1 ج. ط ١. الكويت: الدار السلفية، ١٠٤.

57. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. 1 ج. ط ١. بلا مك: بلا إسم، ١٩٨٩.

58. ابن شهر آشوب، محمد بن علي. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام. 4 ج. ط ١. إيران-قم: علامه، ١٣٧٩.

59. ابن طيفور، أحمد بن ابى طاهر. بلاغات النساء. 1 ج. مصر-القاهرة: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، ١٣٢٦.

60. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. الإستيعاب في معرفة الأصحاب. 4 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الجيل، ١٤١٢.

61. يوسف بن عبدالله. جامع بيان العلم وفضله. 1 ج. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١.

62. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله. فتوح مصر والمغرب. 1 ج. بلا مك: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥.

63. ابن عبد ربه، احمد بن محمد. العقد الفريد. 9 ج. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧.

64. ابن عدي، أبو أحمد. الكامل في ضعفاء الرجال. 9 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.

65. ابن عساكر، علي بن الحسن. تاريخ مدينة دمشق. 80 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الفكر، ١٤١٥.

66. ابـن قتيبـة، عبـد اللـه بـن مسـلم. الإمامـة والسياسـة المعـروف بتاريـخ الخلفـاء. 2 ج. ط ١. لبنـان - بـيروت: دار الأضـواء، ١٤١٠.

67. المعارف. 1 ج. ط ٢. مصر-القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

68. ابـن قنفـذ، أحمـد بـن حسـن. الوفيـات. 1 ج. ط ٤. لبنان-بـيروت: دار الآفـاق الجديـدة، ١٤٠٣.

69. ابـن كثـير، اسـماعيل بـن عمـر. اختصـار علـوم الحديـث. 1 ج. ط ٢. لبنان-بـيروت: دار الكتـب العلميـة، بـلا تـا.

70. البداية و النهاية. 15 ج. لبنان-بيروت: دار الفكر، ١٤٠٧.

71. ابـن ماجـة، محمـد بـن يزيـد. سـنن ابـن ماجـة. 5 ج. ط ١. بـلا مـك: دار الرسـالة العالميـة، ١٤٣٠.

72. ابـن معـين، يحيـى. تاريـخ ابـن معـين بروايـة الدارمـي. 1 ج. سوريا-دمشـق: دار المأمـون للـتراث، بـلا تـا.

73. تاريـخ ابـن معـين بروايـة الـدوري. 4 ج. ط ١. السـعودية-مكة المكرمـة: مركـز البحث العلمـي وإحياء الإسـلامي، ١٩٧٩.

74. سـؤالات ابـن الجنيـد لأبي زكريـا يحيـى بـن معـين. 1 ج. ط ١. السـعودية-المدينة المنـورة: مكتبـة الـدار، ١٩٨٨.

75. مـن كلام يحيـى بـن معـين في الرجـال بروايـة طهـمان. 1 ج. سوريا-دمشـق: دار المأمـون للـتراث، بـلا تـا.

76. ابـن منـدة الأصبهـاني، محمـد بـن اسـحاق. كتـاب الإيمـان. 1 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتـب العلميـة، منشـورات محمـد علي بيضـون، ١٤٢٢.

77. ابن هشام، عبدالملك. السيرة النبوية. 2 ج. لبنان-بيروت: دار المعرفة، بلا تا.

78. الأزرقـي، محمـد بـن عبـد اللـه. أخبـار مكـة ومـا جـاء فيهـا مـن الآثـار. 2 ج. لبنـان-بـيروت: دار الأندلـس، بـلا تا.

79. الأشـعري القمـي، سـعد بـن عبـد اللـه. المقـالات والفـرق. 1 ج. إيران-طهـران: عطـائي، ١٣٤١.

80. الأعظمـي، محمـد مصطفـى. دراسـات في تاريـخ الحديـث النبـوي وتاريـخ تدوينـه. 2 ج. بـلا مـك: المكتـب الإسـلامي، ١٩٨٠.

81. الأمينـي، عبـد الحسـين. الغديـر في الكتـاب والسـنة والأدب. 11 ج. ط ١. ايـران- قـم: مركـز الغدير للدراسـات الإسـلامية، ١٤١٦.

82. الإربـلي، عـلي بـن عيـسى. كشـف الغمـة في معرفـة الأئمـة. 2 ج. ط ١. ايران-تبريـز: بنـي هاشـمي، ١٣٨١.

83. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. 8 ج. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، بلا تا.

84. خلق أفعال العباد. 1 ج. السعودية- الرياض: دار المعارف، بلا تا.

85. التاريخ الصغير. 2 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦.

86. صحيح البخاري. 9 ج. بلا مك: دار طوق النجاة، ١٤٢٢.

87. البزار، أحمد بن عمرو. البحر الزخار. 18 ج. ط ١. السعودية-المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٩.

88. البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. 13 ج. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨.

89. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. أصول الإيمان. 1 ج. لبنان-بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٣.

90. البلاذري، أحمد بن يحيى. أنساب الأشراف. 13 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الفكر، ١٤١٧.

91. فتوح البلدان. 1 ج. لبنان-بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٨.

92. البلخي، عبد الله بن أحمد. كتاب المقالات ومعه عين المسائل والجوابات. 1 ج. ط ١. تركيا/الأردن: KURAMER/دار الفتح، ٢٠١٨.

93. البلخي، عبد الله بن أحمد، القاضي عبد الجبار، و الحاكم الجشمي. فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة. 1 ج. ط ١. لبنان-بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية/دار الفارابي، ٢٠١٧.

94. البيهقي، أحمد بن حسين. السنن الكبرى. 10 ج. لبنان-بيروت: دار الفكر، بلاتا.

95. الأسماء والصفات. 1 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الجيل، ١٤١٧.

96. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. 7 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥.

97. البيهقي، ابراهيم بن محمد. المحاسن والمَساوي. 1 ج. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠.

98. الترمذي، محمد بن عيسى. الجامع الكبير. 6 ج. لبنان-بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨.

99. التستري، محمد تقي. قاموس الرجال. 12 ج. ط ٢. إيران-قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠.

100. التيمي، يحيى بن سلام. تفسير يحيى بن سلام. 2 ج. ط ١. لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤٢٥.

101. الثقفي، إبراهيم بن محمد. الغارات. 2 ج. ط ١. إيران-قم: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٠.

102. الجندي، محمد بن يوسف. السلوك في طبقات العلماء والملوك. 1 ج. ط ١. اليمن-صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٤.

103. الجوهري، أحمد بن عبد العزيز. مقتضب الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر. 1 ج. ط ١. ايران- قم: انتشارات طباطبائي، بلا تا.

104. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين. 4 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١.

105. الحر العاملي، محمد بن حسن. وسائل الشيعة. 30 ج. ط ١. إيران-قم: موسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ١٤٠٩.

106. الحسيني، محمد بن علي. التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة. 4 ج. ط ١. مصر-القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨.

107. الحلي، حسن بن يوسف. رجال العلامة الحلي. 1 ج. ط ٢. العراق-النجف: المكتبة الحيدرية، ١٩٦١.

108. الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم البلدان. 7 ج. ط ٢. لبنان - بيروت: دار صادر، ١٩٩٥.

109. الخاقاني، محمدرضا. «التيار الفكري الداعم لنفي إيمان أبي طالب؛ طريق ناجية بن كعب عن علي بن أبي طالب في المصادر القرون الثلاث الأولى أنموذجاً.» العقيدة، ش 21 (٢٠٢٠)، ص 99-138.

110. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تاريخ بغداد. 24 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤١٧.

111. الخوئي، أبوالقاسم. معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة. 24 ج. ط ٥. بلا مك: بلا إسم، ١٤١٣.

112. الدار قطني، علي بن عمر. المؤتلف والمختلف. 5 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار المغرب الإسلامي، ١٤٠٦.

113. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. سنن الدارمي. 4 ج. ط ١. السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢.

114. الدارمي، عثمان بن سعيد. الرد على الجهمية. 1 ج. ط ١. مصر-القاهرة: المكتبة الإسلامية، ٢٠١٠.

115. النقض (نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزوجل من التوحيد). 1 ج. ط ١. مصر-القاهرة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

116. الداوودي، أحمد بن نصر. الأموال. 1 ج. مصر-القاهرة: دار السلام، ١٤٢٧.

117. الدباغ، عبد الرحمن بن محمد. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان. 5 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤٢٦.

118. الدينوري، أحمد بن داود. الأخبار الطوال. 1 ج. إيران-قم: الشريف الرضي، ١٣٦٨.

119. الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. 4 ج. لبنان-بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تا.

120. ميزان الإعتدال. 4 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢.

121. الإعلام بوفيات الأعلام. 2 ج. ط ١. لبنان-بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٣.

122. الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة. 2 ج. ط ١. السعودية-جدة: دار القبلة للثقافة الاسلامية-مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣.

123. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. 52 ج. ط ٢. لبنان-بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣.

124. سير أعلام النبلاء. 23 ج. ط ٩. لبنان-بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣.

125. المغني في الضعفاء. 2 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨.

126. الرازي، ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل. 9 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١.

127. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. 1 ج. ط ٣. لبنان-بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤.

128. الزبير بن بكار. الأخبار الموفقيات. 1 ج. ايران- قم: منشورات الشريف الرضي، ١٣٧٤.

129. جمهرة نسب قريش و أخبارها. 2 ج. ط ٢. السعودية- الرياض: دار اليمامة، ١٤١٩.

130. الزبيري، مصعب بن عبد الله. كتاب نسب قريش. 1 ج. ط ٤. مصر-القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩.

131. الزواوي، عيسى بن مسعود. مناقب سيدنا الإمام مالك. 1 ج. ط ١. لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤.

132. السمعاني، عبد الكريم بن محمد. الأنساب. 13 ج. ط ١. الهند-حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢.

133. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تاريخ الخلفاء. 1 ج. ط ١. سوريا-دمشق:

دار البشـائر، ١٤١٧.

134. تزيـين الممالـك بمناقـب سـيدنا الإمـام مالـك. 1 ج. ط ١. المغـرب-دار البيضـاء: دار الرشـاد الحديثة، ٢٠١٠.

135. الشـافعي، محمـد بـن إدريـس. مسـند الإمـام الشـافعي؛ ترتيـب سـنجر. 4 ج. ط ١. الكويـت: شركـة غـراس للنـشر والتوزيـع، ٢٠٠٤.

136. تفسير الإمام الشافعي. 3 ج. ط ١. السعودية: دار التدمرية، ٢٠٠٦.

137. الشهرسـتاني، محمـد بـن عبـد الكريـم. الملـل والنحـل. 2 ج. ط ٣. إيران-قـم: الشريـف الـرضي، ١٣٦٤.

138. الشـيباني، ابـن أبي عاصـم. الديـات. 1 ج. باكسـتان - كراتـشي: إدارة القـرآن والعلـوم الإسـلامية، بـلا تـا.

139. السنة. 2 ج. ط ١. لبنان-بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠.

140. الآحاد والمثاني. 6 ج. ط ١. السعودية- الرياض: دار الراية، ١٤١١.

141. الشـيباني، صالـح بـن أحمـد. سـيرة الإمـام أحمـد بـن حنبـل. 1 ج. ط ٢. مـصر-الإسـكندرية: دار الدعـوة، ١٤٠٤.

142. الصـدوق، عـلي بـن حسـين. الإمامـة والتبـصرة مـن الحـيرة. 1 ج. ط ١. ايـران- قـم: مدرسـة الإمـام المهـدي عليـه السـلام، ١٤٠٤.

143. الصـدوق، محمـد بـن عـلي. الخصـال. 2 ج. ط ١. إيران-قـم: جماعـة المدرسـين في الحـوزة العلميـة بقـم، مؤسسـة النـشر الإسـلامي، ١٣٦٢.

144. الأمالي. 1 ج. ط ١. إيران-طهران: كتابچى، ١٣٧٦.

145. كمال الدين وتمام النعمة. 2 ج. ط ٢. ايران-طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٥.

146. مـن لايحـضره الفقيـه. 4 ج. ط ٢. ايـران- قـم: جماعـة المدرسـين في الحـوزة العلميـة بقم، مؤسسـة النـشر الإسـلامي، ١٤١٣.

147. علل الشرائع. 2 ج. ايران- قم: مكتبة الداوري، ١٩٦٦.

148. الصفـدي، خليـل بـن ايبـك. الـوافي بالوفيـات. 22 ج. ط ٢. لبنان-بـيروت: دار النـشر فرانـز شـتاينر، ١٤٠١.

149. الصنعاني، عبد الرزاق. المصنف. 11 ج. ط ٢. الهند: المجلس العلمي، ١٤٠٣.

150. الضـاري، حـارث سـليمان. الإمـام الزهـري وأثـره في السـنة. 1 ج. العراق-موصـل: منشـورات مكتبـة بسـام، ١٩٨٥.

151. الطـبرسي، أحمـد بـن عـلي. الإحتجـاج علـى أهـل اللجـاج. 2 ج. ط ١. إيران-مشـهد: نشر المرتضـى، ١٤٠٣.

152. الطبرسي، فضل بن حسن. إعلام الورى بأعلام الهدى. 1 ج. ط ٣. إيران-طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠.

153. الطبري الآملي، محمد بن جرير. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. 1 ج. ط ١. إيران-قم: كوشانپور، ١٤١٥.

154. الطبري الصنعاني، اسحاق بن جرير. تاريخ صنعاء. 1 ج. اليمن-صنعاء: مكتبة السنحاني، بلا تا.

155. الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الأمم والملوك. 11 ج. ط ٢. لبنان-بيروت: دار التراث، ١٣٨٧.

156. الطوسي، محمد بن حسن. الأمالي. 1 ج. ط ١. إيران-قم: دار الثقافة، ١٤٠٤.

157. تهذيب الأحكام. 10 ج. ط ٤. إيران-طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧.

158. كتاب الغيبة. 1 ج. ط ١. ايران- قم: دار المعارف الإسلامية، ١٤١١.

159. رجال الطوسي. 1 ج. ط ٣. إيران-قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢٧.

160. الطيالسي، أبو داود. مسند أبي داود الطيالسي. 4 ج. ط ١. مصر: دار هجر، ١٤١٩.

161. العامري، يحيى بن أبي بكر. غربال الزمان في وفيات الأعيان. 1 ج. ط ١. سوريا-دمشق: دار الخير، ١٤٠٥.

162. العبسي، محمد بن عثمان. العرش وما رُوي فيه. 1 ج. ط ١. السعودية- الرياض: مكتبة الرشيد، ١٩٩٨.

163. العجلي الكوفي، أحمد بن عبد الله. معرفة الثقات. 2 ج. ط ١. السعودية-المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥.

164. العسقلاني، ابن حجر. تهذيب التهذيب. 12 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار صادر، ١٣٢٥.

165. الإصابة في تمييز الصحابة. 8 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥.

166. العقيلي. الضعفاء. 4 ج. ط ٢. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨.

167. العوتبي الصحاري، سلمة بن مسلم. الأنساب. 2 ج. ط ٤. عمان - مسقط: سلطنة عمان، وزارة التراث القومي و الثقافة، ١٤٢٧.

168. الغزالي، محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. 4 ج. لبنان-بيروت: دار المعرفة، بلا تا.

169. الفاكهي، محمد بن إسحاق. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. 5 ج. ط ٢. لبنان-بيروت: دار خضر، ١٤١٤.

170. الفريابي، جعفر بن محمد. كتاب القدر. 1 ج. ط ١. السعودية: أضواء السلف، ١٤١٨.

171. الفسوي، يعقوب بن سفيان. المعرفة والتاريخ. 3 ج. ط ٢. لبنان-بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١.

172. القاسم بن سلاّم. الأموال. 1 ج. لبنان - بيروت: دار الفكر، بلا تا.

173. القاضي عياض بن موسى. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. 8 ج. ط ١. المغرب-المحمدية: مطبعة الفضالة، ١٩٦٥.

174. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. 1 ج. ط ١. القاهرة/تونس: دار التراث-المكتبة العتيقة، ١٩٧٠.

175. القرطبي، أحمد بن عمر. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. 7 ج. ط ١. دمشق، بيروت: دار ابن كثير/دار الكلم الطيب، ١٤١٧.

176. القمي، علي بن ابراهيم. تفسير القمي. 2 ج. ط ٣. إيران-قم: دار الكتاب، ١٤٠٤.

177. الكشي، محمد بن عمر. اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي. 1 ج. ط ١. ايران-مشهد: مؤسسه نشر دانشگاه مشهد، ١٤٠٩.

178. الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي(ط دار الحديث). 15 ج. ط ١. ايران- قم: دار الحديث، ١٤٢٩.

179. الكافي. 8 ج. ط ٤. إيران-طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧.

180. الكوفي الأهوازي، حسين بن سعيد. الزهد. 1 ج. ط ٢. ايران- قم: المطبعة العلمية، ١٤٠٢.

181. المامقاني، عبدالله. تنقيح المقال في علم الرجال. 36 ج. ط ١. إيران-قم: موسسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، ١٤٣١.

182. المبرد، محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والادب. 4 ج. ط ٣. مصر-القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧.

183. المروزي، أحمد بن علي. مسند أبي بكر الصديق. 1 ج. لبنان-بيروت: المكتب الإسلامي، بلا تا.

184. المروزي، محمد بن نصر. تعظيم قدر الصلاة. 2 ج. ط ١. السعودية-المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٦.

185. السنة. 1 ج. ط ١. لبنان-بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨.

186. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. 35 ج. ط ١. لبنان-بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.

187. المسعودي، علي بن حسين. مروج الذهب ومعادن الجوهر. 4 ج. ط ٢. إيران-

قم: دار الهجـرة، ١٤٠٩.

188. المفيـد، محمـد بـن محمـد. الإختصـاص. 1 ج. ط ١. إيران-قـم: المؤتمـر العالمـي لألفيـة الشـيخ المفيـد، ١٤١٣.

189. الإرشـاد في معرفـة حجـج اللـه عـلى العبـاد. 2 ج. ط ١. إيران-قـم: المؤتمـر العالمـي لألفية الشـيخ المفيـد، ١٤١٣.

190. الجمـل والنـصرة لسـيد العـترة في حـرب البـصرة. 1 ج. ط ١. ايـران- قـم: المؤتمـر العالمـي لألفيـة الشـيخ المفيـد، ١٤١٣.

191. المقريـزي، أحمـد بـن عـلي. إمتـاع الأسـماع بمـا للنبـي مـن الأحـوال و الأمـوال و الحفـدة و المتـاع. 15 ج. ط ١. لبنان-بـيروت: دار الكتـب العلميـة، ١٤٢٠.

192. رسائل المقريزي. 1 ج. مصر-القاهرة: دار الحديث، ١٤١٩.

193. المقفّى الكبير. 8 ج. ط ٢. لبنان-بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٧.

194. الملطـي، ابـن عبدالرحمـن. التنبيـه والـرد عـلى أهـل الأهـواء والبـدع. 1 ج. ط ١. مصر-القاهـرة: مكتبـة مدبـولي، ١٤١٣.

195. النسـائي، أحمـد بـن شـعيب. الضعفـاء والمتروكـون. 1 ج. ط ١. سـوريا-حلب: دار الوعـي، ١٣٩٦.

196. السنن الكبرى. 12 ج. ط ١. لبنان-بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١.

197. النعـماني، محمـد بـن إبراهيـم. الغيبـة. 1 ج. ط ١. إيران-طهـران: مكتبـة الصـدوق، ١٣٩٧.

198. النوبختـي، حسـن بـن موسـى. فـرق الشـيعة. 1 ج. ط ٢. ايـران- قـم: مكتبـة الفقيـه، ١٤٠٤.

199. النـووي، يحيـى بـن شرف. تهذيـب الأسـماء واللغـات. 1 ج. ط ١. السورية-دمشـق: دار الرسـالة العالميـة، ١٤٣٠.

200. النويـري، أحمـد بـن عبـد الوهـاب. نهايـة الأرب في فنـون الأدب. 33 ج. مـصر-القاهـرة: وزارة الثقافـة والإرشـاد القومي/المؤسسـة المصريـة العامـة، بـلا تـا.

201. الهاشـمي، سـعدي. أبـو زرعـة الـرازي وجهـوده في السـنة النبويـة؛ مـع تحقيـق كتابـه الضعفـاء وأجوبتـه عـلى أسـئلة البرذعـي. السـعودية-المدينة المنـورة: دانشـگاه الجامعـة الإسـلامية، ١٩٨٢.

202. الهـلالي، سـليم بـن قيـس. كتـاب سـليم بـن قيـس الهـلالي. 3 ج. ط ١. إيران-قـم: نـشر الهـادى، ١٤٠٥.

203. الواقـدي، محمـد بـن عمـر. كتـاب المغـازي. 3 ج. ط ٣. لبنان-بـيروت: مؤسسـة الأعلمـي، ١٤٠٩.

204. اليعقوبي، أحمد بن إسحاق. تاريخ اليعقوبي. 2 ج. لبنان-بيروت: دار صادر، بلا تا.

205. خليفة بن خياط. تاريخ خليفة بن خياط. 1 ج. ط ٢. دمشق، بيروت: دار القلم ، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧.

206. طبقات خليفة بن خياط. 1 ج. لبنان-بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٩٩٣.

207. ذياب‌فيصل، مخلد. «ابن شهاب الزهری(ت١٢٤ ه) بين النقد والتوجيه دراسة تحليلية في ضوء خطاب الإمام علی بن الحسين (عليه السلام) الموجه للزهری.» آداب ذي قار ، ج 14، ش 0 (٢٠١٦)، ص 2-21.

208. سعيد بن منصور. سنن سعيد بن منصور. 2 ج. ط ١. الهند: الدار السلفية، ١٤٠٣.

209. عبد الله بن أحمد. السنة. 2 ج. ط ١. السعودية-الدمام: دار ابن القيم، ١٤٠٦.

210. عبد الله بن وهب. القدر وما ورد في ذلك من الآثار. 1 ج. ط ١. السعودية-مكة المكرمة: دار السلطان، ١٤٠٦.

211. مالك بن أنس. موطأ الإمام مالك. 1 ج. لبنان-بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦.

212. المدونة. 4 ج. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥.

213. مجهول. أخبار الدولة العباسية. 1 ج. لبنان-بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، بلا تا.

214. مسكويه، أحمد بن محمد. تجارب الأمم. 7 ج. إيران-طهران: دار سروش للطباعة و النشر، ١٣٧٩.

215. مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. 5 ج. لبنان-بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تا.

216. المنفردات والوحدان. 1 ج. ط ١. لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.

217. معمر بن راشد. جامع معمر بن راشد؛ الملحق بمصنف عبد الرزاق. 2 ج. ط ٢. باكستان: المجلس العلمي، ١٤٠٣.

218. ناشي أكبر، عبد الله بن محمد. مسائل الإمامة. ترجمة عليرضا ايماني. 1 ج. ط ١. إيران-قم: مركز مطالعات و تحقيقات اديان و مذاهب، ١٣٨٦.

219. همام بن منبه. صحيفة همام بن منبه. 1 ج. ط ١. بيروت/عمان: المكتب الإسلامي-دار عمار، ١٩٨٧.

220. هورفيتس، يوسف. المغازي الأولى ومؤلفوها. ترجمه‌ی حسين نصار. 1 ج. ط ٢.

مصر-القاهـرة: مكتبة الخانجـي، ١٤٢١.

221. وكيـع، محمـد بـن خلـف. أخبـار القضـاة. 1 ج. ط ١. لبنـان - بـيروت: عـالم الكتـب، ١٤٢٢.

222. يوسـف بـن تغـري بـردي. النجـوم الزاهـرة في ملـوك مـصر والقاهـرة. 16 ج. مـصر: وزارة الثقافـة والإرشـاد القومـي/دار الكتـب، بـلا تـا.

223. Lewis, B. "Abbasid." The Encyclopaedia of Islam - Second Edition. Leiden: E. J. BRILL, 1986.

224. Juynboll, G.H.A. Encyclopedia of Canonical Hadith. 1 vols. Leiden-Boston: Brill, 2007.

225. Goldziher, Ignaz. Muslim Studies. Translated by C. R. Barber and S. M. Stern. 2 vols. Chicago: Aldine Publishing Compsny, 1867.

226. Kara, Seyfeddin. In Search of Ali ibn Abi Talib's Codex: History and Traditions of the Earliest Copy of the Qur'an. 1 vols. Berlin: Gerlach Press, 2018.

227. Lecker, Michael. "Biographical Notes on Ibn Shihab Al-Zuhri." Journal of Semitic Studies XLI, no. 1 (1966): p. 21-63.

228. Motzki, Harald. "The Collection of the Qur'an: A Reconsideration of Western Views in Light of Recent Methodological Developments." Der Islam, no. 78 (2001): p. 1-34.

229. - "Dating Muslim Traditions: A Survey." Arabica 52, no. 2 (2005): p. 204-53.

230. Schacht, Joseph. The Origins of Muhammadan Jurisprudence. 1 vols. Oxford: Oxford University Press, 1950.